الجامعة	**الانبار**
الكلية	**التربية للعلوم الانسانية**
القسم	**تاريخ**
المرحلة	**الثالثة**
اسم المادة باللغة العربية	**تاريخ اوروبا**
اسم المادة باللغة الانكليزية	**History of Europe**
اسم التدريسي	**م.م.هنادي إسماعيل ابراهيم**
عنوان المحاضرة باللغة العربية	**فرنسا من الثورة حتى تتويج نابليون بونابرت امبرطوراً (1789-1804)**
عنوان المحاضرة باللغة الإنكليزية	**France from the Revolution until the coronation of Napoleon Bonaparte as Emperor (1804-1879)**
رقم المحاضرة	**الاولى**
المصادر او المراجع	**تاريخ اوربا في العصر الحديث هربرت فشر/ تاريخ اوربا الحديث محمد مظفر الادهمي**

فرنسا من الثورة حتى تتويج نابليون بونابرت امبرطوراً (1789-1804)

تعد الثورة الفرنسية **حدثا** هاما ليس في تاريخ فرنسا وحدها وإنما هي أحد أبرز أحداث القارة الأوروبية والعالم ، ذلك أنها كانت بالفعل نقطة تحول أساسية في تطور النظم السياسية والاجتماعية في أوروبا. فقد وضعت حداً للنظام الملكي القديم القائم على الاستبداد والمستند للحق الإلهى في الحكم وفتحت الباب أمام نظم جديدة ملكية كانت أو جمهورية تقوم على حرية الشعوب والمساواة بين أفرادها وتستمد سلطانها من إرادة المواطنين وتعمل تحت رقابتهم بشكل أو بآخر.

كانت أوروبا كلها تعاني مما عانت منه فرنسا فالملوك يمارسون الحكم المطلق على شعوبهم والطبقات المتنفذة تسيطر على خيرات البلاد في كل مكان، والكنيسة تتمتع بامتيازات واسعة واعفائها من الضرائب والواجبات تجاه الدولة، والحريات العامة لا وجود لها إلا لدى الأحرار ومخيلاتهم، والشعوب لا سيطرة لها على مقدراتها ومصائرها فجاءت الثورة الفرنسية لتعالج هذه الاسباب وتحاول أن تجد لها حلولا لإصلاح ضع فرنسا. وجاءت أحداث القرن التاسع عشر لتثبت أن الثورة الفرنسية كانت بالنسبة لشعوب أوروبا المظلومة المسلوبة الحقوق، نواة

اساسية في مجال التحرر فتأثرت بها بكثير وبمبادئها وقيمها الجديدة لمعالجة الفساد في أوضاعها السياسية والاجتماعية.

إن العوامل والأسباب الأساسية لقيام الثورة كثيرة يعود جذورها الأصلية إلى ما قبل الثورة بكثير وربما عاد بعضها إلى أيام لويس الرابع عشر حين بدت فرنسا في أحسن حالاتها وفي أوج قوتها. ومن هذه الاسباب :-

العامل السياسي النظام الملكي

في القرن الثامن عشر وعشية الثورة الفرنسية كانت الملكية في فرنسا لا تزال تستند إلى الأسس والمفاهيم التي أقامها لويس الرابع عشر (Louis XIV) الذي حكم (١٦٤٣-١٧١٥) ووزيره ريشيليو (Richelieu)، أي أنها قوية نافذة مطلقة والسلطان حر من كل قيد أو رقابة. فالملك كان لا يزال يتصرف على انه يستمد سلطانه من الله وأنه ليس لاحد الحق بمحاسبته عن تصرفاته إلا الخالق عز وجل. ومن هنا كان يعتبر نفسه المصدر الأساسي لكل القوانين والتشريعات وبالتالي كان يرفض أن تشاركه أية هيئة شعبية في التشريع أو التنفيذ. فهو المرجع الأول والأخير في الدولة وكلمته يجب أن تكون نافذة، فالاستبداد كان حقا من حقوقه المعترف بها في التقاليد السياسية الفرنسية، والحريات الشخصية والدينية والسياسية لم تكن معترفا بها في هذه التقاليد وإذا وجدت في التقاليد الفرنسية القديمة حدود السلطان الملك فإنها كانت على الأقل منذ أيام ريشيليو قد تحولت إلى أدوات شكلية ليس لها فعالية.

مارست المحاكم العليا سلطة الرقابة على القوانين التي يصدرها الملك الفرنسي فلهذه المحاكم الحق في أن تناقش القوانين الصادرة وأن تدرسها وتدرجها في سجلاتها الرسمية وهي على كل حال لا تصبح نافذة المفعول إلا من تاريخ تسجيلها لدى هذه المحاكم وقد قصدت التقاليد الفرنسية من إنشاء هذه المحاكم إيجاد حماية للمواطنين من إمكانية صدور قوانين ظالمة بحقهم بيد أن هذه المحاكم قد حد ريشيليو من سلطانها لدرجة كبيرة لكي لا تكون قادرة على مناقشة سلطات الملكية المطلقة ومنذ ذلك الوقت فقدت أهميتها وأصبحت غير قادرة إطلاقاً على مجابهة الملك ورفضت تسجيل ما يرد إليها من تشريعات وقوانين

ساعد الملك في الإشراف على شؤون فرنسا إدارة حكومية على درجة كبيرة من التخلف والرجعية يمكن اعتبارها إلى حد كبير امتداداً للعصور الوسطى بما فيها من امتيازات طبقية لم يعد لها في القرن الثامن عشر ما يبررها على الإطلاق فالبلاد كانت مقسمة إلى وحدات إدارية تعد إلى حد كبير صورة للإقطاعات القديمة انتقل نفوذ سادتها إلى العرش وبقيت حدودها وصورها الجغرافية حتى عصر الثورة، ولم تكن هذه التقسيمات تراعي في أكثر الحالات الواقع الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي للسكان في فرنسا وكان لكل واحدة من هذه الأقاليم جمعياتها التشريعية وامتيازاتها الخاصة بها والتي كثيراً ما كانت تختلف عن امتيازات الجمعيات الأخرى وكذلك كان لكل اقليم قوانينه الخاصة ونظمه المستقلة في الضرائب والكمارك والمقاييس والموازين مما كان يعرقل إلى حد كبير نمو التجارة وتطورها بين الولايات من جهة وبينها وبين الخارج من جهة أخرى، ويحول دون قيام وحدة اقتصادية متماسكة تضم مختلف أقاليم فرنسا.

ومما زاد من مساوئ هذا النظام ان السلطة المركزية كانت ممثلة في الأقاليم بموظف يدعى وكيل الملك من أيام ريشيليو وهو الذي أوجد هذه الوظيفة كانت له صلاحيات واسعة للغاية يستعملها في أكثر الحالات لجمع الضرائب المقررة لصالح العرش والحكومة المركزية مما جعل من يشغل هذا المنصب بغيضا للغاية في نظر الفلاحين وأبناء الأقاليم عامة.

وقبل قيام الثورة الفرنسية بخمسة عشر عاما تسلم عرش آل بوربون The Bourbon) لويس السادس عشر ((Louis (XVI الذي حكم (١٧٧) (١٧٩٢) وهو لا يتحمل وحده أخطاء كل من سبقوه من الملوك الفرنسيين. لقد كان رجلا فاضلا متدينا ورعا حسن الخلق بيد أنه كان محدود الذكاء، مترددا، ضعيفاً بعض الشيء، بل أضعف من أن يقوم بأمور فرنسا في وقت اشتدت فيه أزماتها وازدادت فضلاً عن أن ملكة الفرنسيين في ذلك الوقت ماري انطوانيت (Marie امبراطورة النمسا كانت اكثر قوة و Marie Therese ابنة ماريا تريزا Antoinetteامبرطورة النمسا كانت اكثر قوة و طموحاً وأقوى شخصية تحكمت به وسيرته وفق إرادتها فدفع في كثير من الحالات ثمن اخطائها وتصرفاتها لاسيما وأن أصلها النمساوي فلم تكن محبوبة كثيراً من الشعب الفرنسي وإن أتباعه والمقربين منه قل ولاؤهم له في السنوات الأخيرة من حكمه وأخذ كل منهم يسعى وراء مصالحه الشخصية مهما كانت نتيجة ذلك بالنسبة للعرش والنظام حتى طبقة النبلاء لم تكن كلها في السنوات السابقة للثورة قد بقيت على ولائها للعرش والملك بل أن بعض من أبنائها الذين حصلوا على قسط من العلم والثقافة أدركوا مدى فساد الأوضاع الداخلية في فرنسا وأمنوا بضرورة التغيير الجذري .

العامل الاجتماعي نظام الطبقات)

احتفظت فرنسا بنظام الطبقات وما رافقه من امتيازات لفئة قليلة من الناس على حساب عامة الشعب. لذا كان الفرنسيون مقسمين إلى ثلاث طبقات هي :-

أ- النبلاء (الأشراف) وهم أعلى مراتب المجتمع الفرنسي يحيطون بالملك ويعيشون إلى جانبه يدافعون عن نظامه وبالمقابل يعيشون في ظل حمايته ويتمتعون بامتيازات كثيرة يعود بعضها في أصوله إلى عصر الإقطاع ولهم أراض واسعة جدا في الأرياف يستغلونها بواسطة الفلاحين والأقنان وقدرت مساحة هذه الأراضي قبل الثورة الفرنسية بقليل بخمس الأرض الفرنسية الصالحة للزراعة، وللنبلاء وحدهم حق شغل المناصب العليا في الجيش والإدارة والقضاء ولهم على الفلاحين العاملين في أراضيهم حقوق كثيرة منها حق فرض ضرائب معينة ويمكنهم أن يجبروا الفلاح على طحن الحبوب في مطحنة صاحب الأرض ولهم أيضاً حقوق للصيد في مزارع الفلاحين ولهم حق القضاء بين الفلاحين العاملين في أراضيهم. و فوق ذلك إعفاءات كثيرة من الضرائب والالتزامات المالية تجاه الدولة وهذه الحقوق والامتيازات توارثها النبلاء أبا

عن جد منذ العصور الوسطى بيد ان في القرن الثامن عشر، ومع تغير الأوضاع الاقتصادية وبداية التصنيع وانتشار الأفكار الحرة الجديدة باتت تشكل عبئاً ثقيلاً على عاتق الفرنسيين.

ب- رجال الدين يشكلون طبقة الثانية إلى جانب النبلاء، لهم نفوذ قوي وامتيازات تقليدية قديمة حصلوا عليها في العصور الوسطى، ووضع مالي ممتاز فالأديرة والرهبانيات الكثيرة المنتشرة في جميع أنحاء فرنسا كانت تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية تبلغ تقريباً خمس مساحة فرنسا يعمل فيها آلاف من الفلاحين في ظروف قاسية شديدة وكان للكنيسة مورد هام هو ضريبة العشور تجمعها سنوياً من الفرنسيين بلغت في أواخر القرن الثامن عشر مائتي مليون فرنك ذهب والى جانب هذه الامتيازات فإن الكنيسة كانت معفاة من أكثر الضرائب الحكومية. ومما اثار حفيظة الفرنسيين أن الكنيسة لم تكن دائماً تصرف هذه الأموال في الطرق المخصص لها أي من أجل صالح الجماعة المسيحية.

ت- الطبقة العامة - كان عامة المواطنين ينتظمون في طبقة واحدة هي طبقة العامة أو الطبقة الثالثة وهؤلاء تحملوا أعباء الدولة كلها، ودفع الضرائب المتزايدة، وتقديم الجنود للحروب الكثيرة، وخدمة الكنيسة والنبلاء ومحرومة من أبسط حقوق الإنسان الطبيعية كحق الحرية والمساواة أمام القانون وحق اختيار النظام السياسي أو الاقتصادي الذي يوافق رغباته ومصالحه وانفردت فئة قليلة من أبناء الطبقة العامة بوضع مالي ممتاز جعل لها مكانة خاصة ودورا رئيساً في إدارة شؤون البلاد الاقتصادية أطلق عليها اسم (البورجوازية (وتعود هذه الفئة إلى نهاية عصر الإقطاع حين بدأت أقلية من الأقنان تتحرر تدريجياً وتتملك أرضا تستغلها لصالحها أو تمارس عملا تجاريا أو صناعيا ومما سهل مهمة هؤلاء وجعلهم مع الوقت يسيطرون على الصناعة والتجارة وترك طبقة النبلاء عن ممارسة مثل هذه الأعمال، ثم إن اكتشاف أمريكا وما تدفق على أثر ذلك من أموال وذهب إلى أوروبا واتساع آفاق التجارة داخل أوروبا وخارجها سهل على هؤلاء تكوين الثروة وظهرت بين أبنائهم وأحفادهم فئة من المثقفين المتعلمين ابدعوا في الطب والهندسة والقانون والفلسفة. ولم يمض وقت حتى اصبحت هذه الفئة المثقفة الناشطة

ث- منافسة لأبناء النبلاء على المراكز الكبرى في الدولة والإدارة لاسيما تلك التي تحتاج إلى العلم والاختصاص وهي أمور لم تكن لتتوفر لدى كثيراً أبناء النبلاء وكان منهم في القرن الثامن عشر بصورة خاصة كتاب وعلماء وفلاسفة ساهموا في تنوير الجماهير وجعلها تدرك ما هي فيه من ظلم ومالها من حقوق مسلوبة.

ج- ولعل أسوأ ما كان في وضع فرنسا هو أن الجميع كانوا يعرفون أن هذه الامتيازات على اختلاف أنواعها والإعفاءات الضريبية كلها أمور بغيضة على قلوب الجماهير ثقيلة الوطأة يتمنى الجميع القضاء عليها وحتى الوزراء ومختلف أجهزة الحكم كانوا يعرفون ذلك، بل إن أكثر من وزير حاول اصلاح الوضع ولكن

دون نتيجة وحتى إن الملكية بدت بسبب عجزها عن القضاء على هذه الامتيازات وكأنها فقدت مرونتها وقدرتها على التكيف مع ضرورات الزمن اذ بات عليها أن تقف منتظرة ما سيفرضه القدر من حلول لمشاكل عجزت هي عن اتخاذ أية مبادرة لمعالجتها ولم تعجز الملكية عن حل مشكلة الامتيازات فقط بل عجزت أيضاً عن حل المشكلة المالية المزمنة التي كانت تعاني منها فرنسا.

الأزمة المالية والاقتصادية:-

عانت فرنسا من افلاس خزينتها ويعود جذوره إلى أيام لويس الرابع عشر بسبب حروب فرنسا في عهده ولم يبادر أحد منذ ذلك الوقت لعلاج الوضع بصورة جذرية وقد ظهرت هذه الأزمة بصورة حادة عقب حرب الاستقلال الأميركية (١٧٧٥ - ١٧٨٣) وما تكبدته فرنسا من مصاريف باهظة لمساعدة الأميركيين في صراعهم ضد الاستعمار البريطاني ولعل الغريب في الموضوع هو أن هذه الأزمة لم تكن في أساسها بسبب ضعف موارد الأمة الفرنسية، بل على العكس فرنسا كانت آنذاك تملك زراعة مزدهرة وصناعة على درجة كبيرة من التطور وتجارة خارجية نشطة للغاية وإنما الأزمة كانت ناشئة عن عجز الدولة عن الموازنة بين ما يأتيها من دخل ومصاريفها وذلك لأن الفئات القادرة على دفع الضرائب كانت لا تدفع بسبب الامتيازات القديمة لذا فالخلل كان في موازنة الدولة وليس في موارد الأمة ومصاريفها.

ولمعرفة الوضع المالي لفرنسا يكفي أن ننظر إلى حسابات الخزينة للعام ١٧٨٨ وهو العام السابق للثورة، فمصاريف الدولة لهذا العام كانت (٦٢٩) مليون ليرة (بينما لم تكن الواردات تزيد عن (٥٠٣) مليون ليرة أي بعجز قدره (١٢٦ مليون ليرة وهو ما يقارب ٢٠ % من الميزانية العامة للدولة، والأسوء ما في هذه الموازنة هو طريقة توزيع المصاريف فأكثر من نصفها أي (٣١٨ مليون ليرة تذهب لتسديد ديون السنوات السابقة، وتقريبا ٢٦ % من الموازنة أي (١٦٥ مليون ليرة تذهب للجيش والبحرية (٤٦ مليون ليرة) يأخذ ١٢ الف ضابط اكثرهم من أبناء النبلاء منها على شكل مرتبات ومصاريف وتبلغ مصاريف القصر الملكي والحاشية 6 % من الموازنة بينما تقل مجموع الاعتمادات المخصصة للتعليم والجامعات والخدمات العامة عن2 % من مجموع الموازنة.

حاول لويس السادس عشر اصلاح الوضع المالي في فرنسا كان أبرزها المحاولات التي قام بها الوزراء تيرغو ونيكر (Turgot and Necker) بيد أن هذه المحاولات فشلت أمام رفض النبلاء ورجال الدين عن التنازل عن بعض امتيازاتهم وعن دفع الضرائب التي تترتب عليهم بالنسبة لثرواتهم وقدراتهم على الدفع. ويبدو أن وضع الميزانية الفرنسية لم يكن ميؤوسا منه كما اشارت الأرقام السابقة فالبلاد الفرنسية غنية جداً ولو وزعت الضرائب فيها بشكل عادل لكان بالإمكان بسهولة موازنة مداخيل الدولة ومصاريفها ومعالجة الازمة الاقتصادية.حاول وزير الماليه كالون (Calonne) اصلاح الوضع الاقتصادي وقد هدف كالون من برنامجه الإصلاحي لجعل الفرنسيين يتساوون كلهم في تحمل مصاريف الدولة بغض النظر عن مراتبهم الاجتماعية

وعمل أيضاً ازالة الحواجز والحدود الكمركيه بين الأقاليم الفرنسية لتنشيط التجارة الداخلية وتسهيل انتقال البضائع والسلع داخل فرنسا ولإقناع رجال الدين بقبول اصلاحاته باعتبارها ضرورية لا بد منها لسلامة النظام والبلاد ودعا مجلس الأعيان في سنة ١٧٨٧ (وهو مجلس يمثل طبقتي النبلاء ورجال الدين نادراً ما كان يُدعى للاجتماع وشرح أمامه أوضاع فرنسا المتردية واقتراحاته الاصلاحية محملا أعضاء المجلس المذكور مسؤولية الوقوف بوجه الإصلاح. وبالرغم من فشل هذه المحاولة لكن نتائجها مذهلة باعتبار أن التقرير الذي تلاه أمام المجلس المذكور قد نشر على الفرنسيين بحيث عرفوا للمرة الأولى وعلى لسان وزير مسؤول مدى تردي الأوضاع المالية وأسباب ذلك.

ورافق تدهور الوضع المالي نقص متزايد في موارد الطبقات العاملة وذات الدخل المحدود بحيث يصعب الاعتماد عليها في أية محاولة لإصلاح أوضاع الخزينة. فخلال النصف القرن السابق للثورة كانت الأسعار قد ارتفعت بنسبة ٦٥ % بينما لم ترتفع الأجور في نفس المدة الزمنية بأكثر من ٢٢%% وقد زاد في تردي الأوضاع العامة والمالية الأزمة الاقتصادية الدورية التي حدثت سنة ١٧٨٨ والتي أصابت الطبقة البورجوازية في مداخيلها بشكل عنيف لاسيما موسم القمح فعم القحط أنحاء البلاد وانخفض انتاج الحنطة في الموسم المذكور إلى أدنى مستوى عرفته فرنسا، وخلال ربيع سنة ١٧٨٩ حتى شح الخبز وارتفع سعره ولم يعد بمتناول يد القسم الأكبر من الفلاحين والعمال في المدن. وكانت المعاهدة الاقتصادية المعقودة مع بريطانيا قد زادت في حدة الأزمة بما أتاح للتجار من تصدير القمح الى بريطانيا سعياً وراء الربح رغم حاجة الفرنسيين لقمحهم. وطالب الرأي العام الفرنسي بإلغاء المعاهدة الاقتصادية المعقودة مع بريطانيا والتي تبيح تصدير القمح إليها. فانتشرت المجاعة وعم الاستياء المدن والأرياف وأخذ الفلاحون يطوفون مستجدين تارة ومحرقين المنازل تارة اخرى. وتلبد الجو الفرنسي بغيوم الثورة

مجلس الطبقات:-

اشتدت الأزمة الاقتصادية في صيف سنة ١٧٨٨ في فرنسا لدرجة كبيرة، وانتشر الجوع في بعض الأرياف وفي الأحياء التي يقطنها العمال والفقراء في المدن الكبرى. وعجز نيكر المعروف بحنكته وحسن تدبيره عن ضبط الأمور وتأمين القوت للجائعين، ، والذي استدعي مجددا في سنة ١٧٨٨ لإستلام وزارة المالية لاسيما وأن خزينة الدولة بدت في ذلك الوقت وكأنها على شفير الإفلاس. بل كانت فعلاً مفلسة إذ ورد في التقرير الذي سبق أن قدمه الوزير كالون إلى مجلس الأعيان في سنة ١٧٨٧ أن ديون الخزينة الفرنسية تبلغ (٤ مليارات ليرة) مضافا إليها الديون الكبيرة التي ترتبت على البلاد بسبب المشاركة في حرب الاستقلال الامريكية.

وأمام خطورة الوضع الاقتصادي والمالي اقترح نيكر على لويس السادس عشر طرح المشكلة بكاملها على الأمة الفرنسية عن طريق دعوة مجلس الطبقات الذي تتمثل فيه جميع فئات الشعب الفرنسي، والذي لم يكن قد دعي للاجتماع منذ ١٧٥ عاما. وقد وافق الملك على هذه الخطوة رغم ما كان يرافق ذلك من مخاوف ومحاذير

وشكوك. فالعرش يحتاج للمال وهذا لم يعد من الممكن تأمينه إلا بموافقة وقبول جميع ممثلي الشعب. ووضع نيكر، بتكليف من الملك، نظاماً انتخابياً جرت على أساسه الانتخابات العامة في جميع أنحاء فرنسا. وقد رحبت الطبقات الشعبية بهذا الاجراء راجية أن تحصل بواسطته وعن طريق المجلس الجديد على الخبز. وكذلك وافقت الطبقة البورجوازية على هذه الخطوة على أمل أن تحصل عن طريق مجلس الطبقات على قسط من الحريات الديمقراطية وعلى حقها في المشاركة في شؤون الحكم. وهكذا التقت مختلف الفئات الفرنسية ورحبت بالاجراء الذي كان الخطوة الأولى في طريق الثورة.

تألف المجلس الجديد من ١٢٠٠ عضو نصفهم يمثل طبقة العامة والنصف الآخر يمثل بالتساوي طبقتي النبلاء ورجال الدين وكانت التقاليد القديمة تقضي بأن تجتمع كل طبقة لوحدها وأن يجري التصويت على أساس الطبقة وليس على أساس أصوات جميع الممثلين وقد كتب الناخبون في جميع أنحاء فرنسا عرائض حملها أعضاء المجلس الجديد كما تنص على ذلك التقاليد الدستورية القديمة في فرنسا فيها الشكوى وتحدد المطالب الأساسية التي اراد الفرنسيون تحقيقها وأهمها:

1- صيانة الحريات العامة ومنع التعدي عليها إلا بموجب القانون.
2- إلغاء الامتيازات القديمة ومساواة الجميع أمام القانون.
3- عدم فرض الضرائب إلا بموافقة الشعب ممثلاً بمندوبية في مجلس الطبقات
4- توزيع الضرائب على الجميع بالتساوي بغض النظر عن الانتماء الطبقي .

يبدوان هذه المطالب معتدلة وليس فيها أي عداء للنظام الملكي أو رغبة في إحداث تغيير في النظام السياسي والاقتصادي في فرنسا، وان جميع المواطنين الفرنسين لا يزالون يدينون بالولاء للنظام الملكي وللمك، لكن يريدون نظام ملكي دستوري يحكم فرنسا .

عقد مجلس الطبقات اجتماعه الأول في (٥ أيار) وألقى فيه وزير المالية نيكر خطابا أوجز فيه التدابير التي اقترحها لإصلاح شؤون بيت المال ولم يشر من قريب أو بعيد إلى موقف الحكومة من المطالب التي يود الفرنسيون تحقيقها وقد ظهر منذ البداية أن الحكومة لم تكن لديها خطة واضحة للإصلاح ولم يكن لديها أي جواب على المطالب التي جاء بها ممثلو الأمة و لم يكن للحكومة موقف واضح من بعض القضايا المتعلقة بالنظام الداخلي للمجلس. في نفس الجلسة، طرح زعماء الطبقة الثالثة مشكلة التصويت في المجلس الجديد وأصروا على أن يجري بالإقتراع الفردي وليس على أساس الطبقات، وكان هدفهم الحصول على اغلبية في المجلس لأخذ المبادرة عند طرح الاقتراحات والقوانين على التصويت. ونظراً لكون عدد مندوبي الطبقة العامة يتساوى مع عدد مندوبي النبلاء ورجال الدين ولكون الكثيرين من مندوبي هؤلاء ميالين للتعاون مع الطبقة العامة فإن أي اقتراع بالأسماء سيجعل الأغلبية للطبقة العامة. ولم تقدم الحكومة أي رد منطقي ومقبول على هذا الاقتراح كما لم تتقدم باقتراح بديل يأخذ بعين الاعتبار مطالب الشعب الفرنسي بل اكتفى الملك برفض الاقتراح

والتمسك بالاسلوب القديم الذي كان يعمل به منذ أكثر من قرنين وبذاك يكون الملك قد ارتكب خطأ كبيرة ابعد ممثلي الطبقة العامة عن العرش مع كونهم لا يرغبون في ذلك، واتخذوا طريقاً مستقل.

الجمعية الوطنية:

تمسك الملك ومن ورائه ممثلو النبلاء ورجال الدين بطريقة الإقتراع التقليدية مما جعل ممثلي الطبقة العامة الذين علقوا الآمال الواسعة على المجلس الجديد يميلون لأخذ زمام المبادرة من الحكومة والعرش والإنفراد في العمل لتحقيق الإصلاح الدستوري الشامل وقد تم التحول الأساسي حين وافق ممثلو الطبقة العامة ومن يقف موقفهم من النبلاء ورجال الدين على اقتراح تقدم به سييز وهو راهب متنور من أنصار المبادىء الحرة يدعو لاجتماع هؤلاء في مجلس تشريعي يمثل البلاد ويطلق عليه اسم « الجمعية الوطنية » وكان ذلك في ١٧ حزيران سنة ١٧٨٩ وفي اجتماع ثان عقد في ٢٠ حزيران في ملعب للتنس يقع على مقربة من قصر فرساي، أقسم هؤلاء على أن يستمروا في اجتماعاتهم مهما كانت الظروف والاعتبارات إلى أن يضعوا لفرنسا دستوراً جديداً يصون حقوق المواطنين ويضمن حرياتهم وبذا تحول مجلس الطبقات عن الهدف الأساسي الذي دعي من أجله وهو فرض ضرائب جديدة وأصبح جمعية تشريعية تعمل لوضع دستور يلبي حاجات المواطنين و لم يكن الملك راضيا عن الخطوات المتخذة فقد دعا في ٢٣ حزيران مجلس الطبقات إلى الاجتماع وأبلغ أعضاءه رغبة العرش في أن يظل الفصل بين الطبقات قائماً، وأعلن إلغاء القرار الذي اتخذ بتحويل المجلس إلى جمعية وطنية ورفعت الجلسة على أن تستأنف في اليوم التالي كل طبقة على حدة لدراسة مشروع الإصلاح الإدارة وتقيم الاوضاع المالية، وانسحب الملك وتبعه النبلاء ورجال الدين بيد أن مندوبي الطبقة العامة ومناصريهم من النبلاء ورجال الدين بقوا في أماكنهم مما جعل أحد موظفي البلاط يذكرهم بضرورة إخلاء القاعة.

افرزت الثورة هنا، أحد ابرز زعمائها وأوائل روادها، ميرابو الذي كان يمثل هوية الثورة في عهدها الأول فرد بعبارته الشهيرة « نحن هنا بإرادة الشعب ولن نخرج إلا على رؤوس الحراب » إذ كان يريد تحقيق الإصلاح مع الإبقاء على العرش والملك. فقد كان يريد تحقيق نوع من المشاركة في السيادة بين الشعب والعرش والقضاء على الإستبداد والفردية وكان ملكيا دستوريا وظل كذلك حتى الرمق الأخير من حياته.

سجل الشعب بعد ايام قليلة أولى انتصاراته حين التحق ممثلو النبلاء ورجال الدين بناء على اوامر الملك بالجمعية الوطنية. بيد أن ذلك لم يوقف مسيرة الأحداث وشعر الملك وحكومته بأن الوضع في باريس بدأ يأخذ شكلا خطرا وأن رياح الثورة أخذت تنتشر من باريس في كل الاتجاهات لذا استدعى بعض فرق الجيش إلى فرساي واتخذت تدابير أمن مشددة وأقيل نيكر بسبب أفكاره الإصلاحية واستبدل بأحد أعوانة وكان ذلك في ١٢ تموز .

سقوط الباستيل:

خلفت هذه التدابير عند الفرنسيون أثرا سيئاً نظراً لعلاقة الوزير الجديد بالملك وبالبطانة الملكية ولما رافقها من إشاعات عن رغبة الملك بحل الجمعية الوطنية فعمت العاصمة الفرنسية مظاهرات صاخبة لعب فيها بعض الخطباء المتطرفين من أمثال (مارا و ديمولين دورا فعالا وسيطر المتظاهرون على دار بلدية باريس (الكومون) وجعلوها مركزاً لمقاومة السلطة ونظموا حرسا أهليا أعطوا قيادته للماركيز) دي لافاييت (بطل حرب الإستقلال الأميركية للمساعدة على حفظ النظام وصيانة الأموال والأرواح، ومقاومة الجيوش التي أخذ يجمعها الملك عند فرساي، ومن أجل الحصول على السلاح هاجم المتظاهرون مخازن السلاح في الأنفاليد ونهبوها ثم اندفعوا بقوة نحو سجن الباستيل الذي طالما كان في نظر الفرنسيين رمز طغيان الملكية وظلمها، فحطموا أسواره وقتلوا افراد الحامية وأطلقوا سراح السجناء. وكان عدد هؤلاء قليلا، لأن الحكومة كانت قد أقلعت منذ مدة طويلة عن استعماله كسجن.

إن ما حدث يوم ١٤ تموز، وهو اليوم الذي يسميه الفرنسيون « يوم الحرية » والذي لا يزالون يحتفلون به حتى الآن هو انتشار البطش والعنف وهي أمور ما كان دعاة الثورة من البورجوازيين وأنصار الاعتدال، وهم الأغلبية الساحقة في الجمعية الوطنية، يريدونها أو يتمنون حدوثها وقد ظهر منذ ذلك اليوم أن الثورة قد أفرزت قوى متطرفة في أهدافها وأساليبها وأن هذه القوى بدأت تأخذ طريقها إلى مراكز القيادة والتوجيه بين الجماهير الفرنسية وهو الأمر الذي أثار الخوف والحذر في أوساط الجمعية الوطنية وبين الفئات المعتدلة.

كان لسقوط الباستيل أثر هام في توجيه أحداث الثورة، ففي باريس تركزت السلطة الفعلية في يد أعضاء بلديتها يحميها ويدافع عنها الحرس الأهلي الذي كان بمثابة نواة جيش الثورة وفي خارج باريس اعتبر الناس الحدث بمثابة أشعار ببداية مرحلة التحرر ورفع المظالم القديمة فهاجم الفقراء والفلاحون في الأقاليم الأديرة وقصور النبلاء وأحرقوا بعضها وقد صبوا غضبهم على كل ما له علاقة بالضرائب والامتيازات القديمة فهاجموا مكاتب الضرائب، وأحرقوا السجلات الرسمية، ولاحقوا الجباه الماليين، وأتلفوا كل ما يثبت امتيازات الكنيسة وحقوق رجال الدين وقد ساعد على انتشار العنف أن رجال الحكومة في الأقاليم وقفوا موقف المتفرج من الأحداث خوفاً أن يحل بهم ما حل بحراس سجن الباستيل وأمام عجز السلطة اضطر المواطنون في المقاطعات لأن يسلكوا مسلك أهالي باريس ويأخذوا زمام الأمر بأيديهم ويؤلفوا لجانا للأشراف على أعمال الحكومة والمحافظة على الأمن والنظام أمام هذه الأحداث شعر الملك بخطورة الموقف وأن المبادرة اصبحت بيد الجماهير الفرنسية فاضطر لإظهار بعض التنازلات فأبعد الملك بعض وزرائه وأعاد نيكر لوزارة المالية، وقبل بعلم الثورة المثلث الألوان.

<u>قرارات 4 آب :-</u>

ان الموقف المعتدل والمستسلم من جانب الملك لم يكن كافياً لامتصاص نقمة الجماهير وهياجها بل إن الجميع كانوا يشعرون بأنه لا بد من القيام بأعمال أكثر جدية لتهدئة الأحوال في المقاطعات وإرضاء الفلاحين الثائرين فاجتمعت الجمعية الوطنية في مساء الثلاثاء ٤ اب في جلسة خاصة للبحث عن الوسائل الكفيلة لوقف الاضطراب وفي بدء الجلسة اقترح الفيكونت) دي نواي وهو من زعماء الأشراف إلغاء الحقوق الإقطاعية للنبلاء وفي جو حماسي عارم اقترحت الجمعية الوطنية بالموافقة على سلسلة من القرارات التي تهدف إلغاء هذه الامتيازات أهمها:

1-إلغاء جميع حقوق النبلاء الاقطاعية وما يتبعها من حقوق قضائية.

2-إلغاء أعمال السخرة والضرائب المفروضة على المطاحن والأفران.

3-إلغاء امتيازات جمعيات الأقاليم والمقاطعات.

4-إلغاء ضريبة العشر التي كانت تدفع للكنيسة.

5-إعلان المساواة التامة بين جميع المواطنين في الحصول على الوظائف العامة.

6-إصلاح القضاء بحيث يتساوى الجميع أمامه في الحقوق والواجبات.

لاقت هذه القرارات استحساناً كبيراً لدى الجماهير الفرنسية لاسيما لدى الفلاحين في الأرياف باعتبار أنها أزالت نهائياً وبصورة قانونية هذه المرة كل ما كان قد بقي في فرنسا من آثار النظام الإقطاعي بيد أنها من ناحية ثانية أعطت في المدى القصير نتائج سيئة للغاية على الصعيد المالي، إذ ألغت دون دراسة سلسلة من الضرائب كانت تشكل نصف مداخيل الخزانة ، ومع أن ميرابو استدرك هذا الأمر بناء على إشارة وزير المالية نيكر وجعل الجمعية الوطنية تقر ضريبة تبلغ ربع جميع الموارد التي تزيد على ٤٠٠ ليرة فإن ذلك لم يعوض ما فقدته الخزينة من موارد، وعلى كل هذه هي المرة الأولى في تاريخ فرنسا الحديث تفرض فيها ضريبة على الأغنياء بأكثر من الفقراء، وربما هذه أولى ثمار الثورة الفرنسية.

إعلان حقوق الانسان والمواطن

أعلنت الجمعية الوطنية في ٢٦ آب وثيقة حقوق الإنسان التي أبرزت فيها بصورة واضحة الحقوق الأساسية للمواطن على الدولة، وأبرز هذه المبادىء هي:

الناس يولدون ويظلون أحراراً متساوين في الحقوق.

- الغرض من قيام الحكومات ضمان وحماية الحقوق الطبيعية للإنسان) الحرية، الملكية، حماية الأرواح، وحق دفع المظالم.

- لا يسجن أحد أو يوقف إلا في الحالات التي يحددها القانون. لكل أمة الحق في مشاركة حكومتها في وضع القوانين والضرائب.

- يبدو أن في هذا الإعلان الكثير من مبادىء روسو ومن روحه التواقة للحرية وكما أن أثر وثيقة إعلان الإستقلال الأميركي واضحة في نصوص الإعلان الفرنسي والسبب اعجاب وتقدير كل مثقف فرنسي بالديمقراطية الأميريكية، وقد نشر هذا الإعلان بحيث جاء كمقدمة لدستور سنة ١٧٩١.

حوادث تشرين أول :-

كانت مقررات ٤ و ٢٦ أب تنتظر موافقة الملك عليها لتصبح نافذة المفعول ولم يكن من المنتظر أن يوافق عليها بسهولة لأنها تعتبر بمثابة تجريد لسلطاته، وجعل الشعب المصدر الأساسي للسلطة وبالفعل رفض الملك التوقيع على تلك المقررات مما أزم الوضع في باريس ونشطت الجماعات المتطرفين والمشاغبين كثيراً ، وفي نفس الوقت استدعى الملك فرقة الفلاندرز إلى فرساي للمساهمة في حمايته، كما سرت شائعات في باريس تقول بأن علم الثورة قد أهين في احدى الإحتفالات في فرساي، وصادف كل ذلك مع فقدان الخبز من أسواق باريس في مطلع تشرين الأول بسبب قلة التنظيم وخوف التجار من أعمال السلب والنهب وليس بسبب فقدان الحبوب، وفي ٥ تشرين أول خرجت من باريس مظاهرة ضخمة تتقدمها النساء باتجاه فرساي للعودة بالملك اعتقاداً منهن بأنه بعودته يكثر القمح في الأسواق، وأدرك المعتدلون من رجالات الثورة ما قد ترتكبه الجماهير الزاحفة فتبعها لافاييت قائد الحرس الوطني على رأس رجاله، وفي فرساي طلب من الملك باسم بلدية باريس العودة للعاصمة، وفي ٦ من الشهر المذكور وصل الملك وعائلته في حماية الحرس الوطني إلى باريس وعلى صدره شارة الثورة. وفي نفس الوقت صادق على مقررات ٤ و ٢٦ اب.

اصبح الملك وعائلته في قصر التويلري تحت حماية الحرس الوطني وبات بذلك تحت نفوذ الثورة إن لم نقل أسيرها ورهينها، وبعد مغادرة الملك الفرساي انتقلت الجمعية الوطنية أيضاً إلى العاصمة لتتفرغ للمهمة التي ندبت نفسها من أجلها وهي صياغة الدستور الجديد للبلاد. بيد أنها في باريس باتت تحت رحمة العناصر الثورية وبصوره الخاصة الفئات المتطرفة منها مما سيؤثر إلى حد كبير في وضع نصوص الدستور التي تتضمن روح التطرف والعنف.

هجرة النبلاء ورجال الدين

أدرك الكثيرون من النبلاء ورجال الدين استحالة التفاهم مع أعضاء الجمعية الوطنية في صيف سنة ١٧٨٩ مع احتراق قصور ومزارع الكثيرين من النبلاء وصدور قانون إلغاء الإمتيازات القديمة واقتنعوا بخطورة البقاء في فرنسا فأخذوا يغادرون فرنسا جماعات وأفراداً. فمنهم من هاجر ليجمع السلاح ويحرّض الأجانب ليستعين بهم على محاربة الثورة، ومنهم من رحل خائفاً على حياته وعائلته، ومنهم من ابتغى من هجرته مأمنا ينتظر فيه زوال هذه

الاحداث وعودة الأوضاع في فرنسا إلى سابق عهدها واتخذ المهاجرون أماكن لإقامتهم في بلجيكا، وعلى ضفاف الراين، أي على مقربة من حدود بلادهم، وجعلوا من كوبلنز مقرا للعناصر الناشطة منهم ومركزاً لتأمرهم ضد بلادهم وثورتها.

الجمعية الوطنية وممتلكات الكنيسة:

اصبحت الجمعية الوطنية هي الهيئة الوحيدة المسؤولة عن شؤون البلاد و بعد أن جرد الملك من أكثر سلطاته وبعد أن اعتبر الشعب ممثلاً بمندوبية ومصدر كل السلطات فقد بات من واجب هذه الجمعية حل الازمة المالية التي كانت الشرارة الأولى لاندلاع الثورة والتي منذ ذلك الوقت ازدادت حدة وخطورة وذلك لأن الخزانة كانت بحاجة ماسة للمال وعلى الجمعية أن تؤمن ذلك بشكل أو بآخر. ولعلاج لذلك تقدم عضو الجمعية الوطنية الراهب تاليران باقتراح يقضي بمصادرة ممتلكات الكنيسة وكانت تقدر آنذاك بما يتراوح بين ٢- ٣ مليارات ليرة. وتمت الموافقة على هذا الاقتراح الخطير دون دراسة في ٢ تشرين الثاني ١٧٨٩ وأصدرت الحكومة سندات على الخزينة بضمانة الأملاك الكنسية على أن تسدد قيمة السندات في المستقبل من ربع بيع هذه الأملاك بيد أن هذه السندات لم تحل الازمة إلا بصورة مؤقتة لأن الحكومة أصدرت منها إصدارات عديدة فانهارت قيمتها وفقد الناس ثقتهم بها واستمر العجز في خزينة الدولة مما جعل نيكر يستقيل في سنة ١٧٩٠ ويهاجر إلى سويسرا وبقي العجز المالي ملازماً جميع حكومات الثورة الفرنسية ولما كانت الكنيسة قد جردت من ممتلكاتها فقد بات على الثورة تنظيم أمورها وتأمين موارد العيش لرجالها ليستمروا في تأدية رسالتهم فصدر في تموز سنة ١٧٩٠ عن الجمعية الوطنية الدستور المدني لرجال الدين، أعطى هذا القانون للشعب حق تعيين الأساقفة بعد أن كان الاختيار يجري في السابق من قبل الملك والبابا وبالتالي فقد صار الأساقفة يتناولون مرتباتهم من خزينة الدولة وبات رجال الدين بمثابة موظفين في خدمة الشعب وكان هذا القانون شديد الخطورة لأنه يتنافى والتقاليد الكنسية القديمة ويجعل من عمل رجل الدين وظيفة مأجورة بينما هو في الأساس رسالة ومهمة ولم ينتظر موافقة الكنيسة على هذا القانون.

طلبت الجمعية الوطنية فيما بعد من رجال الدين أن يقسموا يمين الولاء للشعب والملك والدستور المدني الجديد لرجال الدين، فتردد كثيرون وامتنع آخرون وفضلوا الهجرة من فرنسا وقد أدى صدور هذا القانون إلى تأزم العلاقات مع البابوية وإلى خسارة الثورة تأييد عناصر الشعب الدينية والتي بقي ولائها للكنيسة وللمسيحية لاسيما بعد أن اصدر البابا قرار الحرمان بحق من يقبل بذلك الدستور وكان لويس السادس عشر أكثر من تأثر بهذا الحرمان وندم أشد الندم لتوقيعه على ذلك القانون إذ كان في أعماقه مؤمناً شديد التدين فصار عليه أن يبحث عن مخرج لوضعه الحرج.

فشل هروب الملك لويس السادس عشر:-

تبنت الملكية الكثير من مقررات الثورة وأظهرت في كثير من المناسبات طائعة أو مختارة ورضاها عن بعض قادة الثورة لكن الملك والملكة بقيا يضمران الكره والعداء للنظام الجديد فكانا على اتصال سري دائم بملوك أوروبا يحثانهم على نجدة العرش الفرنسي ومعهما المهاجرين يتأمران على الثورة. ولم يفقدا الأمل في أية لحظة من عودة الاوضاع واستعادة حقوق الملكية المسلوبة والقضاء على الثورة في فرنسا بيد أن ضغط المهاجرين على الملك وتزايد سيطرة العناصر المتطرفة على الثورة كانا يجعلان صبر الملك ينفذ تدريجياً وجاء أخيراً الدستور المدني لرجال الدين فاستنفذ آخر ما تبقى لدى لويس السادس من صبر وقدرة على التحمل فالقانون المذكور وقرار الحرمان الصادر عن البابا جعلاه في موقف المتمرد الخارج على تعاليم الكنيسة إذا ما استمر في صمته وقبوله بالتنظيم الكنيسي الجديد.ليس الملك وحده الذي ضاق صدره من تزايد الاتجاهات المتطرفة في الثورة بل إن بعض زعمائها ورواداها الأوائل شعروا بذلك وأخذوا يحاولون وقف تيار التطرف ومن هؤلاء على سبيل المثال ميرابو الذي ظل دوما كما ذكرنا في السابق يؤمن بملكية دستورية تكفل للمواطنين الحريات الأساسية وحاول أكثر من مرة متعاوناً مع بعض العناصر المعتدلة اقامة حكومة قوية نافذة قادرة على وقف تيار التطرف والقضاء على عناصر الشغب والإرهاب التي بات ضغطها على الجمعية الوطنية قوياً اذ جعلها ضعيفة ومشلولة.

عرض ميرابو على الملك أن يتعاونا سوية للتغلب على الجمعية الوطنية ولإعادة سيادة القانون والنظام في فرنسا بيد أن وفاة ميرابو المفاجئة في نيسان ١٧٩١ أفقدت الملكية الدستورية سنداً قوياً وربما كان بإمكانه مساعدتها على البقاء والاستمرار وكملجأ أخير اتجه الملك نحو المهاجرين الذين كانوا على اتصال مستمر بالملك عن طريق الوزير السويدي فرسن ليساعدوه على الخروج من البلاد اعتقاداً منه أنه في الخارج سيصبح أقدر على انقاذ فرنسا والعرش وتولى الوزير السويدي تنظيم هروب العائلة المالكة من باريس إلى خارج الحدود وخرج الملك وعائلته سرا في عربة مقفلة من العاصمة باتجاه الحدود الشمالية الشرقية ووصل في ليلة ٢١ حزيران إلى فارين وهي مدينة صغيرة قرب الحدود بيد أن أمرهم كشف هناك وأجبروا على العودة في صباح اليوم التالي تحت حراسة مشددة إلى باريس.أن هروب الملك قد قطع كل الجسور التي كانت العناصر الثورية المعتدلة تحرص منذ البداية على استمرارها بين العرش والثورة ولأكثر من ذلك فإن هذا الحدث قد قضى على كل أمل بإقامة ملكية دستورية في فرنسا وأطلق للعناصر المتطرفة وللجمهوريين حرية العمل والدعوة لأفكارهم بعد أن ظهر الملك علانية بمظهر الخائن المتعاون مع المهاجرين أعداء الثورة ومع دول أجنبية تضمر الكره والبغضاء لفرنسا ولثورتها ولعل مما زاد في حراجة موقف الملكيين والمعتدلين لان الملك كان قد صرح قبل هروبه بأن كل ما وافق عليه بعد جلسة ٢٣ من حزيران يعتبر باطلا وأنه قد حصل بالرغم من إرادته وهذا يعني صراحة بأن الملك يرفض كل ما حققته الثورة

حتى ذلك الوقت من أعمال ومنجزات.بعد عودة الملك إلى باريس صار مصير العرش وسيده موضع بحث ومناقشة واصبح للفئات

المتطرفة المتزايدة القوة والنفوذ واخذت تنادي علنا بضرورة قيام الجمهورية. بيد أن عناصر الإعتدال تخوفت كثيراً من مغبة خلو العرش أو زوال الملكية وما قد يحدث بعد ذلك من فراغ فحزمت أمرها واعتمدت على قوتها العددية في الجمعية الوطنية واقترحت إعادة الملك إلى عرشه مع تقييد سلطانه لحد كبير وبالفعل أصدرت الجمعية الوطنية قرارا بهذا المعنى أمام جماهير باريس الثائرة المتطرفة، والتي اصبحت مع الجمهورية، أكدت فيه ان الملك نقل من قصره بالقوة وهو بالتالي لا يعتبر مسؤولاً عن عملية الهروب لكن العناصر الجمهورية والمتطرفة طعنت بهذا القرار ونظمت تظاهرة ضخمة في ١٧ تموز قصدت منها اخافة الجمعية الوطنية وأخذ زمام المبادرة من أيدي العناصر المعتدلة فيها غير أن الحرس الوطني تدخل بسرعة لكبح جماع عناصر التطرف وللبقاء طالما أمكن ذلك ضمن إطار الشرعية القانونية وفي خط الاعتدال ففرق المتظاهرون وحافظ على سلامة الجمعية الوطنية وسيادتها واتخذت الجمعية الوطنية تدبيراً سريعاً قصدت منه إرضاء جماهير باريس الغاضبة فأمرت بوقف الملك عن ممارسة سلطاته دون أن تمس حقه بالعرش إلى حين الانتهاء من وضع دستور جديد للبلاد يقسم له يمين الولاء والاحترام.

إعلان بلنتز

كانت جميع الجهود التي بذلها المهاجرون حتى صيف سنة ١٧٩١ لجر الدول الأوروبية لحرب مع فرنسا بقصد حماية عرشها والقضاء على ثورتها قد فشلت وكذلك فشلت جهود الملك لدى قريبه امبراطور النمساو الوعود المغرية لبريطانيا بإعطائهم بعض المستعمرات الفرنسية فامبراطور النمسا كان مشغول بأمور بلاده الداخلية عن الاهتمام بشؤون فرنسا فضلاً عن ذلك أنه كان بطبعه كثير الكلام متردداً ، أما بريطانيا فكانت مشغولة عن أحداث فرنسا بأمور تجارتهم الخارجية وأساطيلهم البحرية وصناعتهم الناشئة المتطورة بسرعة مذهلة، غير أن قرار الجمعية الوطنية بتجريد الملك من سلطانه، عقب محاولته الهروب والذي اتخذ بقصد استرضاء عناصر التطرف في باريس، قد أثار انتباه ملوك أوروبا، بشكل سريع وغير منتظر وجعلهم يشاركون بصورة أكثر جدية بالاهتمام بالشؤون الفرنسية، وفي ٢١ آب سنة ١٧٩١ اجتمع في بلنتز امبراطور النمسا وملك بروسيا للتداول في أمر التطورات الجارية في فرنسا ثم أصدرا في نهاية الاجتماع اعلانا مشتركاً أكدا فيه أن من واجب جميع الملوك أن يعملوا على حماية العرش الفرنسي وتعزيز سلطان صاحبه، كما أعلنا عن استعدادهما للتدخل ومساعدة الملك الفرنسي إذا استجاب ملوك أوروبا لهذه الدعوة، ويفهم من هذا أنهما لا يتدخلان إلا إذا قبل جميع ملوك أوروبا وهو أمر لم يكن متوقعاً أو ممكناً آنذاك، وكما هو واضح فقد صيغ الاعلان المذكور بلغة ديبلوماسية ملتوية لم يألفها

رجال الثورة في فرنسا وجماهير باريس، فأسيء فهمها لدرجة أنهم اعتقدوا جميعاً أن النمسا وبروسيا على أهبة التدخل وإعلان الحرب مما زاد في موقف الملك حراجة وضعفاً أظهره بمظهر المتعاون والمتضامن مع القوى الأجنبية، وهذا أعطى المتطرفين وأعداء الملكية مزيداً من القوة المعنوية والسيطرة على مقدرات الثورة.

ظهور النوادي واثرها في الثورة :-

شهد عصر الجمعية الوطنية ظهور عدد من النوادي السياسية كان يتردد عليها زعماء الثورة ومفكروها فيتناقشون ويتبادلون الآراء والأفكار، وقد لعبت هذه النوادي أدواراً بارزة في أحداث الثورة إذ أنها تحولت مع الوقت إلى ما يشبه الأحزاب السياسية بمفهومها الحاضر، كما أن أكثر الرجال الذين تعاقبوا على الحكم في فرنسا زمن الثورة كانوا من رواد هذه النوادي أو من

مؤيديها، وبالتالي فإن الكثير من الأحداث تمت بتأثير هذه النوادي وروادها وأبرز أندية الثورة وأعمقها أثراً في تاريخ فرنسا ثلاثة:

1 نادي الكوردلية: - كان مقره في دير قديم للآباء الفرنسيين والسكان ورواده كانوا يمثلون اجمالاً الطبقة العاملة (الطبقات الدنيا ولذا فقد تطرف بشكل عام على الأفكار والاتجاهات التي سادت عند رواده فهم يريدون لها نظامًا رسميًا أظهر زعمهم ومفكروهم اتجاهات متطرفة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي لاسيما فيما يتعلق بالملكية والأجور والعدالة الاجتماعية وكان مارا أبرز المشاركين في هذا النادي وهو طبيب تحول إلى كاتب صحفي وزعيم ثوري كان يطلق على نفسه لقب صديق الشعب وأصدر صحيفة بهذا الاسم (L'Ami du peuple كانت واسعة الانتشار لجرأة كتبهم وتطرفهم انتشرت بشكل كبير وليس تردده أمام المصاعب وكان يأخذ جانب العمال والطبقات المعدمة فكان يسعى لتأمين الخبز والعمل لهم ويحلم بتوزيع أموال الأغنياء والثروات عليهم ومن الزعماء الآخرين لهذا النادي ديمولين وهو أيضًا صحفي اشتهر بأرائه المتطرفة وبأنه أول من نادى بالجمهورية بين المشاركين في الثورة وحتى قبل سقوط الملكية وكان يتردد عليه أيضًا كل من دانتون وروبسبير

2نادي أليعاقبه - تشكل هذا النادي في الأصل من عدد من أعضاء الجمعية الوطنية اعتادوا أن يلتقوا في دير للآباء يقع على مقربة من الجمعية الوطنية فأطلق عليهم اسم "اليعاقبة" نسبة للديرالمقصود أما الاسم الأصلي فهو "جمعية أصدقاء الدستور" كان هدف النادي في البداية تثبيت المكتسبات التي حصلت عليها بعد الثورة مع المحافظة على النظام الملكي الدستوري ومن هنا تبرز صفته الاعتدال على اتجاهات النادي المذكور، وكان يستمد نفوذه الكبير مما كان لديه من نواد ومنظمات موزعة في جميع أنحاء البلاد

انتشار المرض يصبح مع الوقت أحد أبرز الجهات القيادية في فرنسا عهد الثورة. وعلى الرغم من كون نادي أليعاقبه كان يمثل في بداية الثورة اتجاهًا معتدلًا بيد أنه أخذ ينحرف نحو مواقف أكثر تطرفًا كانت تفرضها عليه تارة أحداث الثورة ولاحقًا انضم العديد من العناصر المتطرفة إلى الأقل من أن أكثر زعمًا كانوا في الأصل من فئة

البورجوازيين إلا أنه تطور كثيرًا وصاخبًا فيما بعد فيما يتعلق بتحسين الطبقات الدنيا ويتأثر باتجاهات الفئات الأكثر ثورية وتطرفًا

3 نادي الجيروندیين : كان يمثل الجناح الأيمن للثورة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وعلى الصعيد السياسي كان رواده في بداية الثورة على الأقل يمثلون التطرف إذ كانوا يميلون نحو النظام الجمهوري أما هدفهم السياسي فكان تنشيط الصناعة والتجارة وحماية الملكية الفردية ونظم الحرية الاقتصادية ومع اتجاه الثورة نحو التطرف أخذ هؤلاء في الابتعاد عنها حتى نراهم يدافعون عن الملك قبل إعدامه ثم يسعون بعد ذلك للتفاهم مع الأرستوقراطية في محاولة منهم للمحافظة على مصالحهم المهددة وأبرز زعماء نادي الجيروندیين مدام رولان وبريسو.

يبدو ان النوادي التي ظهرت خلال الثورة بقيت عبارة عن تجمعات لأشخاص تجمع بينهم وحدة التفكير والمصالح والأهداف المشتركة ولم تصل إلى درجة التنظيم الحزبي الملتزم فكثير من زعماء الثورة كانوا يترددون على أكثر من ناد ومنهم من كانوا ينتقلون من واحد لآخر بسهولة كبيرة فمثلاً كان روبسبير ودانتون يترددان على أكثر من ناد واحد.

<u>دستور سنة ١٧٩١ :-</u>

كانت الجمعية الوطنية في أواخر صيف سنة ١٧٩١ قد أنهت المهمة التي جاءت من أجلها أيام الثورة الأولى وهي اعطاء الأمة الفرنسية دستوراً ديموقراطياً يضمن الحريات العامة ويوزع السلطات توزيعاً عادلاً وأصدر الدستور فعلاً في ٣ أيلول ١٧٩١ ووضع موضع التنفيذ بعد أن وقعه الملك لويس السادس عشر وأقسم له ولفرنسا يمين الإخلاص والولاء وقد جاء الدستور الجديد إلى حد كبير معبراً عن أماني الفرنسيين التي طالما تمنوا تحقيقها بالحرية والديموقراطية والمساواة بل إن الكثير من المبادىء الحرة التي دعا إليها الأحرار من الكتاب الفرنسيين أمثال روسو ومونتيسكيو وفولتير قد تضمنها الدستور الجديد بيد أنه من جهة اخرى وبفضل العناد والإتزان الذي تحلى بهما زعماء الجمعية الوطنية من أنصار الاعتدال مكنهم الوقوف بوجه التيارات المتطرفة والمحافظة على النظام الملكي مع جعله دستوريا ديموقراطياً وتحديد صلاحيات الملك وأمكنهم المحافظة على حقوق الملكية الفردية و ضمان الحريات العامة بأوسع معانيها ، لذا تضمن الدستور الجديد مبادىء منها

السيادة مصدرها الأساسي الأمة تمارسها بواسطة الهيئات المنتخبة والملك وبذا قضي نهائياً على رواسب النظريات القديمة التي كانت تجعل الملك في فرنسا أساس السلطة وغير مسؤول تجاه الشعب لأنه لا يستمد سلطانه منه وإنما من الله وبات الملك الفرنسي في الدستور الجديد محدود الصلاحيات مقيداً بدستور يمثل إرادة الأمة ويضمن حقوقها السياسية ويرأس الملك بموجب الدستور الجديد السلطة التنفيذية يعاونه فيها وزراء لا يمثلون أمام الجمعية التشريعية ولا يشتركون في مناقشاتها وقد أعطيت له قيادة الجيوش البرية والبحرية وإدارة الشؤون الخارجية

وأعطي حق الاعتراض أي الفيتو لمدة معينة على بعض القوانين والتشريعات التي تصدرها الجمعية التشريعية فالملك في فرنسا يمثل على عرشه الفرنسيين ويعمل في خدمتهم ولم يعد كما كان في السابق سيدا لهم ويمكن أن تنزع عنه صفته وأن يعزل في بعض الحالات وقد حدد بالفعل الدستور الجديد مثل هذه الحالات.
فصل السلطات الثلاث التنفيذية واتشريعية والقضائية

سلطة التشريع : انيطت بموجب الدستور الجديد بالجمعية التشريعية سلطة تشريع القوانين وفرض الضرائب وينتخب أعضاؤها لمدة سنتين من قبل الشعب ولا يجوز إعادة انتخاب نائب إلا بعد مرور عشر سنوات على انتهاء ولايته وباعتبار الجمعية التشريعية ممثلة للأمة مصدر السيادة الوحيد فهي التي تحدد دور انعقادها وليس للملك حق في حلها وقد فرض الدستور الجديد شروطاً محددة لممارسة حق الانتخاب فالناخب العادي يجب أن يدفع لخزانة الدولة ضرائب مباشرة توازي أجر ثلاثة أيام عمل وبذاك حصر حق الانتخاب ٤,٣٠٠,٠٠٠ ناخب من ٢٤ مليوناً هم سكان فرنسا أنذاك وأن طريقة الانتخاب هذه لم تحقق المساواة للفرنسيين وحرمت الكثيرين منهم من ممارسة حقهم ..
اعطيت الجميعة التشريعية سلطات واسعة في مجال وضع القوانين وأنيطت بها وحدها سلطة فرض الضرائب والسماح بجبايتها وقد تبنى الدستور الجديد جميع المبادىء الواردة في وثيقة حقوق الإنسان الصادرة عن الجمعية الوطنية وجعلها مقدمة له وعند انتهاء الجمعية الوطنية من
صياغة الدستور الجديد واقراره تبنى أعضاؤها قرارا يحمل في طياته الكثير من النبل والترفع

والإيثار بيد أن نتائجه كانت سلبية على فرنسا، فقد حرمت الجمعية الوطنية أعضاءها من حقهم في الترشيح ودخول الجمعية التشريعية التي تشكلت بموجب الدستور الجديد قبل مرور عقد كامل، وبذاك جاءت الجمعية التشريعية الجديدة خالية من أكثر رجالات فرنسا آنذاك خبرة وحزما وكفاية وحفلت بالشباب الجدد حديثي العهد بالسياسة والحكم والميالين بطبيعة أعمارهم للتطرف والمغامرة.

<u>الجمعية التشريعة:-</u>

تنفيذاً لأحكام دستور سنة ١٧٩١ عقدت الجمعية التشريعية الجديدة أولى جلساتها في مطلع تشرين أول سنة ١٧٩١ ونتيجة لخلو الجمعية الجديدة من الخبرات والكفاءات فقد تسلط على زعامتها منذ البداية مجموعة من النواب الشباب من أبناء الطبقة البورجوازية جاء أكثرهم من مقاطعة الجيروند في جنوب غرب فرنسا وكان هؤلاء يؤمنون إيماناً قوياً بالجمهورية كنظام مثالي لفرنسا وكانوا شديدي التعلق بمبادىء الثورة الفرنسية مؤمنين بتعاليمها لدرجة جعلتهم ينادون بحماس بضرورة تصدير مبادىء الثورة إلى خارج الحدود الفرنسية بحيث تكون هاديا ونصيرا لكل شعب مظلوم مضطهد ووجدت الجمعية منذ البداية نفسها أمام مهمات أساسية ثلاث:-

1-وضع جميع مواد الدستور الجديد موضع التنفيذ والسهر على احترام جميع أحكامه وبذاك تكون الجمعية نفسها ذات سلطات محددة بعكس الجمعية الوطنية السابقة التي لم يكن هناك قانون أو دستور يحدد صلاحياتها.

2-العمل على صيانة المكاسب التي حققتها الثورة الفرنسية بموجب القوانين الصادرة عن الجمعية الوطنية.

3-حماية فرنسا من الأخطار الخارجية ومراقبة علاقات الفرنسيين بالدول المجاورة.

<u>دول أوروبا والثورة الفرنسية:-</u>

أخذ ينتشر في أوروبا منذ سنة ١٧٩٠ وبصورة خاصة في أوساطها السياسية المحافظة وعند حكامها شعور بالخوف والقلق من مبادىء الثورة الفرنسية ومن سرعة انتشارها في المناطق المجاورة لفرنسا وفي نفس السنة أعلنت مدينة افينيون التابعة للبابا تمردها وحقها في تقرير مصيرها معلنة انضمامها لفرنسا، وإن دعاة الثورة والمبشرين بمبادئها الذين انتشروا في وادي الراين وفي بلجيكا يدعون للحرية ويبشرون بحق الشعوب في تقرير مصيرها كانوا يلاقون ترحيباً وتجاوباً في كل مكان يحلون فيه وهذه الأمور نبهت بقوة الأوساط المحافظة لاسيما في بروسيا والنمسا إلى صحة الشكوك التي طالما أثارتها دعاية المهاجرين الفرنسيين حول الأبعاد الحقيقية للثورة الفرنسية وبالتالي فإن مساعي هؤلاء المهاجرين ونصائحهم صارت تجد في

أوروبا مزيداً من الاقبال . أن سجل العلاقات بين فرنسا والنمسا كان منذ الأيام الأولى للثورة يحفل بصورة متزايدة بالمشاكل والخلافات، وإلى جانب الخوف من مبادىء الثورة وخطرها على سلامة الأنظمة

الملكية في أوروبا، وهناك مناداة بحق الشعوب في تقرير مصيرها وهو مبدأ يهدد امبراطورية النمسا في سلامتها باعتبارها تتألف من شعوب عديدة مختلفة في قومياتها ولغاتها وهناك الإهانات المستمرة للعرش الفرنسي ولملكته وهي من البيت المالك في النمسا، وهناك مشكلة الأمراء الألمان في الإلزاس والذين كانت لهم في المنطقة المذكورة حقوق اقطاعية أقرتها لهم معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ ، فجاءت قرارات آب لتجردهم منها دون تعويض ووقع اللوم على النمسا لعدم الدفاع عنهم لكونهم من رعايا الإمبراطور، ثم إن تجمع المهاجرين الفرنسيين في أراضي إمارة تريف الموالية للنمسا فيه الكثير من العداء والإستفزاز لحكومة الثورة الفرنسية .

بالرغم من السجل الحافل بالخلافات فإن ليوبولد امبراطور النمسا كان يخاف من نتائج الحرب مع فرنسا والتي قد تكون طويلة وشاقة ومضنية وقاوم كثيراً طلبات شقيقته ملكة فرنسا الملحة بالمساعدة والتدخل وقاوم أيضاً دعوات المهاجرين وضغوطهم المتزايدة لمساعدتهم على مهاجمة فرنسا وكذلك كان يطالبه بالتدخل الملوك المحافظون الذين خافوا من مبادىء الثورة ورأوا الحل في عمل عسكري مباشر ضد فرنسا لوقف انتشار هذه الأفكار الثورية في أوروبا ومن هؤلاء روسيا واسبانيا بيد أن وفاة الامبراطور ليوبولد وتسلم العرش ابنه فرنسيس، الذي كان أكثر قوة وأقل حذراً وميلا للمسألة، ودفع بهذه البلاد نحو خطوات كبيرة في طريق الحرب مع فرنسا.

أما في فرنسا فكانت فكرة الحرب أخذة في الانتشار بسرعة رهيبة فالملكيون التقليديون وبقايا النبلاء كانوا يسعون إليها لأنهم كانوا يرون فيها هزيمة فرنسا وبهذه الوسيلة فقط يستطيعون

الإبقاء على الملكية واستعادة امتيازاتهم وسلطاتهم وجماعة الجيروندیين الذين كانت لهم الزعامة في الجمعية التشريعية كانوا شديد الرغبة في الحرب إذ كانوا يعتقدون أن النصر سيكون حليفهم رغم ضعف جيش فرنسا وافتقار البلاد للمال والتنظيم والاقتصاد السليم وكانوا على شيء كثير من الخيال الواسع وعلى قليل من الواقعية والمنطق السليم فاعتقدوا بأن قيام الحرب سيؤدي حتماً إلى قيام شعوب أوروبا المظلومة لرفع لواء الثورة وتقويض النظم الملكية الإستبدادية وإلى انتصار مبادىء الحرية والعدالة والمساواة.

ان أول خطوة في طريق الحرب الإنذار الذي وجهه الفرنسيون إلى أمير تريف الموالي للنمسا بأن عليه أن يطرد المهاجرين من أراضيه وأن يجردهم من أسلحتهم ويسلمهم لفرنسا لكن بعض العناصر الثورية الواعية كانت تعرف مدى ضعف الجيش الفرنسي وترى في الحرب مغامرة ومنهم روبسبير الذي كان يرى أن الحرب ستعيد للعرش الفرنسي سلطاته وللنبلاء والكنيسة امتيازاتهم إذا ما هزمت فرنسا وكان هذا شبه مؤكد في نظره بيد أن هؤلاء كانوا قلة فلم يتمكنوا من وقف عجلة الحرب.قبل فرنسيس امبراطور النمسا التحدي الفرنسي وبادر فوراً لعقد معاهدة مع جارته بروسيا في شباط سنة ١٧٩٢ وفي نيسان من نفس السنة وجهت النمسا انذاراً إلى فرنسا طلبت فيه رد حقوق الأمراء الألمان الإقطاعية في أراضي الألزاس.اعادة مقاطعة افينيون للعرش البابوي.

العمل على وقف الدعوة للثورة ونشر أفكارها في أوروبا.وردا على هذا الانذار اصدرت الجمعية التشريعية الفرنسية في ٢٠ نيسان سنة ١٩٧٢ إعلانا بالحرب على النمسا عدوة فرنسا قديما وحليفة عائلتها المالكة حاليا وقد جاء في إعلان الحرب هذا أن فرنسا تخوضها دفاعاً عن حريتها واستقلالها.

حرب فرنسا ضد النمسا وبروسيا:

كشفت وأثبتت المعارك الأولى ان الجيش الفرنسي الملكي عدم كفايته وعجزه الواضح عن متابعة القتال ضد جيوش النمسا وبروسيا أقوى الدول البرية في أوروبا آنذاك فالجيش الفرنسي الذي أرسل على عجل لاحتلال بلجيكا فشل في ذلك وتحولت فرنسا سريعا من موقف الهجوم إلى موقف الدفاع وبات على حكومة باريس أن تتولى مهمة صد الجيوش المتحالفة الزاحفة باتجاه الحدود الفرنسية.

كان من أبرز نتائج الحرب هزائم الجيش الملكي الفرنسي وعجزه عن حماية حدود فرنسا وتحقيق أهداف ثورتها وأخذ الناس في باريس يفتشون عن من يجب في نظرهم أن يتحمل أعباء الهزيمة ويدفع ثمنها ولذا فقد أخذت الأنظار تتجه نحو الملك والملكية متسائلة عن جدوى محاربة النمسا وحليفها وصديقها لويس السادس عشر يقيم في قصره في باريس يتمنى انتصار التحالف وقد أعطى الملك هؤلاء بعض الحجة حينما ورود أخبار الهزائم الأولى على اقالة وزارة الجيروندیين باعتبارهم المسؤولون عن الحرب وأقام مكانهم حكومة اتحاد وطني شاركت فيها جميع النوادي الفرنسية ، كما أظهر تمرده أكثر من مرة على الجمعية التشريعية وذهب إلى أكثر من ذلك فكان

يتصل سراً بالجيوش النمساوية - البروسية المرابطة عند الحدود وقد طرحت العناصر المعتدلة بصورة جدية مصير العرش والنظام كله على بساط البحث لاسيما وأن الجيروندبين كانوا لا يزالون يحلمون بإقامة الجمهورية.

وفي اليوم ٢٠ حزيران سنة ١٧٩٢ نظمت الفئات المتطرفة في باريس مظاهرات ضخمة بمناسبة يوم المتظاهرون واقتحموا قصر التويلري حيث يقيم الملك الذي تمكن من الصمود أمام هذه الحشود بفضل ما أظهره من اللين والعقل واستمرت الحملات على الملكية بعد ذلك واشتدت بصورة خاصة إثر الإنذار الذي وجهه في ٢٥ تموز القائد البروسي برونسويك من أنه سيدمر مدينة باريس إذا ما تعرض الملك وعائلته للأذى.

برزت في باريس في هذه المدة المضطربة على مسرح الأحداث شخصية تسلمت الزعامة والقيادة في فرنسا هي شخصية دانتون الذي دفع البلاد بقوة للسير في طريق التطرف فهو الذي تولى تنظيم التظاهرات الدامية التي هاجمت القصر الملكي في ١٠ آب وقضت على حرسه السويسري في مذبحة رهيبة واعتقلت الملك وأسرته مطالبة بإقامة الجمهورية وقد رأت الجمعية التشريعية أن تكتفي بإيقاف الملك عن ممارسة سلطانه وأن تترك قضية مصيره ومصير النظام الملكي لمؤتمر وطني ينتخب فيما بعد لهذه الغاية وإثر اعتقال الملك وحكومته اصبح المتطرفون أسياد الموقف في باريس لإدارة شؤون البلاد ومتابعة الحرب وشكلت هيئة موقتة بالتعاون مع بلدية باريس جعلت أولى مهامها مقاومة القوات المتقدمة عبر الحدود.

وصلت إلى العاصمة الفرنسية أنباء سقوط مدينة فردان إذ كانت الجيوش النمساوية - البروسية المتحالفة قد عبرت الحدود في ١٩ آب وأخذت تستولي على المدن والمواقع الفرنسية، فاستولى الخوف من الجماهير الفرنسية واندفعت عصابات مسلحة تهاجم السجون اذ كان عدد من النبلاء قد سجنوا منذ اعتقال الملك وقتل المتظاهرون من هؤلاء تقريباً ١٥٠٠ شخص. ويعد دانتون مسؤولاً لحد كبير عن هذه الدماء التي أريقت في ٢ أيلول سنة ١٧٩٢ وكان الهدف من هذه المذابح إرهاب العناصر المعادية للثورة بقصد التأثير في الانتخابات القادمة.

برر دانتون الإرهاب الذي ساد عهده بأنه كان أداة ضرورية لإحلال الأمن والنظام في وقت كانت فيه فرنسا تحارب جيوش أكبر دولتين بريتين في أوروبا وقد كان فعلا يخاف قيام ثورة مضادة بسبب الأزمة الاقتصادية وفقدان الكثير من المواد الغذائية من الأسواق، وفي هذا عرقلة للمجهود الحربي ولذا فإنه كان على استعداد لأن يذهب إلى أقصى حد ممكن في اتباعه سياسة البطش والإرهاب لإلقاء الرعب في قلوب الفئات المناوئة للثورة. بدأت الجيوش المتحالفة منذ ١٩ آب تقدمها في الأراضي الفرنسي وعند وصول هذه الجيوش إلى تلال فالمي اذ كانت ترابط بعض الفرق الفرنسية بقيادة الزعيم الثوري ووزير الخارجية السابق في حكومة الجيروندبين الجنرال ديموريه وجرت

معارك صغيرة ومناوشات بين الطرفين انسحب بعدها البروسيون والنمساويون من ساحة القتال بسبب مشكلة بولونيا في شرق أوروبا وكانت بروسيا والنمسا مهتمتان بهذه المشكلة أكثر من أي شيء آخر ولا تريدان أن تتركا الروس التفرد بحل المشكلة البولونية. فضلاً عن أن الفرنسيين أبدوا في المعارك الصغيرة التي خاضوها ثباتاً وتصميماً في الدفاع عن بلادهم ولهذا فإن هذه المعارك على قلة أهميتها من الناحية العسكرية اعطت للفرنسيين ثقتهم بأنفسهم وبقدرتهم على الانتصار ويبدوان لهذه الحرب ولمعركة فالمي اهمية كبير اذ أيقظت لدى الفرنسيين الشعور القومي وجعلت فرنسا تواجه العالم الخارجي كأمة متحدة متجانسة متمسكة بقضية الحرية والثورة وكان لها تأثير كبير على الصعيد الداخلي اذ أنها ساعدت دانتون في تثبيت دعائم حكمه وأظهرت كفاءة العناصر المتطرفة القابضة على امور الحكم في باريس وجعلتها أكثر قدرة على تقرير مصير النظام الملكي والانتصار على مؤيديه والمتمسكين ببقائه وفي هذه الأثناء كانت الجمعية التشريعية قد حلت وانتخب مكانها لإدارة شؤون فرنسا ولتقرير مصير النظام الملكي مجلس جديد هو « المؤتمر الوطني ».

<u>المؤتمر الوطني:-</u>

انتخب أعضاء المؤتمر الوطني وفق نظام جديد للانتخابات أبرز ما فيه تعميق الديموقراطية وزيادة عدد الناخبين عن طريق تخفيض سن المنتخبين وإلغاء بعض الشروط المالية ولذاك فقد جاء المجلس الجديد أكثر تطرفاً وأشد ميلاً للسير في طريق العنف والإرهاب بيد أنه من ناحية ثانية كان يحمل في طياته تناقضات عديدة وقد أظهرت الجلسة الأولى التي عقدت في ٢١ أيلول ١٧٩٢ أن أكثر أعضائه يميلون للجمهورية، فأعلنت في تلك الجلسة دون صعوبة لكن كانوا يتوزعون في اتجاهات رئيسية ثلاثة

الجيروندييين جلس هؤلاء في مقاعد اليمين وكانوا ينادون بالجمهورية بيد أنهم من جهة أخرى كانوا مصممين على مقاومة سيطرة اليعاقبه على المجلس والحكم بعد أن أخذ هؤلاء يبتعدون عن مواقفهم السابقة ويتبنون أفكاراً متطرفة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

أليعاقبه - كانوا أقل عدداً وأشد جرأة وأكثر خبرة في شؤون الحكم والسياسة ويستندون لتأييد الجماهير العمالية والفقيرة و جلس هؤلاء في مقاعد المجلس اليسرى والمقاعد المرتفعة مما جعل الناس يطلقون عليهم اسم (الجبليين).

وبين الفريقين جلست فئة ثالثة لم يكن لها موقف واضح وكان يطلق على ممثليها اسم (السهل).

رافق بداية عهد المؤتمر الوطني، على الصعيد العسكري انتصارات كبرى أحرزتها الجيوش الفرنسية بعد معركة فالمي، فالجيوش الفرنسية الثورية لم تكتف عقب المعركة المذكورة بإخراج الجيوش المحتلة من أراضيها بل تمكنت في المدة الممتدة من ٢٠ أيلول حتى 7 تشرين ثاني من احتلال أراض بلجيكا وبعض الولايات الواقعة على ضفاف الراين، كما غزت أيضاً أراضي نيس وسافوي.

رفعت هذه الإنتصارات من معنويات العناصر الثورية المتطرفة ومن ثقتها بحسن إدارتها وبقوة جماهير فرنسا مما جعل المؤتمر الوطني يصدر في ١٩ تشرين ثاني قراراً كان ذا أبعاد خطيرة للغاية بالنسبة لعلاقات فرنسا مع الدول الأخرى أعلن فيه استعداده لتأييد كل أمة تطالب بحريتها. فاظهرت حكومة باريس منذ ذلك الوقت وكأنها راغبة في نقل معركتها مع النظام الملكي والمفاهيم السياسية القديمة إلى أراضي الدول الأخرى مما نبه أوروبا كلها إلى خطورة الاتجاهات الفرنسية الجديدة ورافق ذلك اصرار الفرنسيين على الاستمرار في احتلال أراض بلجيكا وولايات الراين لقطف ثمار انتصاراتهم لعلهم يجدون في البلدان المحتلة حلا لخزينة فرنسا الفارغة وبهذا اصبحت فرنسا بالنسبة لأوروبا ليست فقط دولة دعاية وتبشير وإنما أيضاً دولة فتح وغزو وتوسع.

<u>اعدام الملك واعلان الجمهورية الفرنسية الأولى :-</u>

أثارت هذه التطورات على صعيد السياسة الخارجية مخاوف العناصر المعتدلة وذات الاتجاهات المحافظة داخل فرنسا لأنها أدركت الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تنجم عنها فأخذت تتكتل وتنشط للوقوف بوجه التطرف هذا الأمر آثار مخاوف اليعاقبه سادة الموقف في باريس على مصير الجمهورية ورأوا أنه لا بد من الإسراع بإعدام الملك لإرهاب أنصاره ولتثبيت أركان النظام الجديد.

حاول اليعاقبه إرغام المؤتمر الوطني على اتخاذ قرار بهذا الشأن بيد أن الجيروندبين عارضوهم بشدة باعتبار أن هؤلاء كانوا قد أخذوا يتحولون كرد فعل أمام تطرف اليعاقبه المتزايد عن مواقفهم الجمهورية القديمة وطالبوا بأن يحال الملك للمحاكمة لعلهم يستطيعون انقاذه بهذه الوسيلة ودافع الملك عن نفسه دفاعاً قوياً كاد يقنع حكامه ببراءته لولا تدخل روبسبير وتهديده لأعضاء المجلس في داخل القاعة وصدر قرار الإعدام في ٧ كانون الثاني سنة ١٧٩٣ ونفذ علناً في ٢١ من الشهر المذكور.

<u>الصراع الفرنسي البريطاني :-</u>

كانت حكومة انكلترا حتى سنة ١٧٩١ تراقب بحذر وترقب محايد تطور الأحداث في فرنسا دون أن تتخذ منها موقفاً رسمياً رغم الحماس الكبير الذي أبدته أوساط الأدباء والمفكرين والشعراء البريطانيين لثورة الفرنسيين بيد أن تطرف الثوريين الفرنسيين جعل البريطانيون يخرجون تدريجياً عن تحفظهم وحيادهم ويميلون للتعاون مع الجهات المعادية للثورة.

إن احتلال الفرنسيين لأراضي بلجيكا وتهديدهم لهولندا قد أثارا بريطانيا لدرجة كبيرة ذلك لأن مصالح بريطانيا التجارية كانت تقضي بأن لا تقع أراضي البلدين المذكورين تحت سيادة دولة كبرى لاسيما فرنسا التي يمكنها أن تنافس بريطانيا في تجارتها ومواصلاتها البحرية في بحر الشمال لذا كانت على استعداد لأن تذهب الى الحرب من اجل ذلك.

إن إعلان فرنسا استعدادها لتقديم المساعدة لجميع الشعوب المناضلة من أجل حريتها هو مبدأ لا يمكن لبريطانيا أن تقبل به إذ في هذا الإعلان تحريض مباشر لرعايا بريطانيا في ايرلندا وفي
سائر المستعمرات على التمرد والعصيان وقد أثار إعدام الملك لويس السادس عشر موجة من السخط على الفرنسيين لدى عامة البريطانيين فبادرت حكومة لندن إلى الطلب من السفير الفرنسي مغادرة البلاد وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة باريس.

التحالف الدولي الأول:-

أعلن المؤتمر الوطني في 1 شباط سنة ١٧٩٣ الحرب على بريطانيا فبادرت الاخيرة لعقد سلسلة من المعاهدات والتحالفات مع الدول المحاربة لفرنسا في أوروبا أو الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع باريس إثر إعدام الملك وبذلك تشكل تحالف دولي قوي ضد فرنسا يضم النمسا ، بروسيا ، هولندا ، سردينيا ، البرتغال ، اسبانيا ، روسيا وبريطانيا) وكان مخطط بريطانيا أن لا يدفعوا بجنودهم إلى ساحات القتال وأن يكتفوا في البر بتقديم المساعدات المالية والاقتصادية والسياسية لدول القارة المشاركة في الحرب وأن يتولى الأسطول البريطاني مقاتلة فرنسا في البحار ومحاصرة شواطئها لعزلها اقتصادياً.

أمام القوات الكبيرة التي حشدتها دول التحالف الأول كان لا بد أن تهزم جيوش فرنسا ففي اذار هزمت جيوش الجنرال ديموريه في بلجيكا على يد النمساويين وأجبرت على الجلاء عن البلاد ولتغطية فشله حاول ديموريه أن يسير إلى باريس بالتعاون مع بعض العناصر الملكية ليستولي على السلطة ويقضي على حكم الثورة والجمهورية بيد أن جنوده عاضوا ذلك ففر هارباً ولحق بأعداء بلاده وتصرفه هذا أساء إلى حد كبير إلى سمعة الجيروندديين باعتباره أحد كبار قادتهم وأضعف موقفهم في صراعهم مع عناصر اليعاقبه المتطرفين وفي وادي الراين هزم الفرنسيون على أيدي الجيوش البروسية وأخرجوا من كل الأراضي التي احتلوها في العام السابق كما حاصر الاسطول البريطاني مدينة طولون واحتلها وفي مطلع الربيع سنة ١٧٩٣ كانت أراضي فرنسا قد أصبحت مهددة بالاحتلال الأجنبي في عهد الثورة.

لجنة الانقاذ العام:

أمام خطر الإحتلال الأجنبي لفرنسا وبسبب ديموريه رأى زعماء المؤتمر الوطني أنه لا بد من وضع السلطة بيد هيئة صغيرة قادرة على السيطرة على الموقف الداخلي واحباط المؤامرات والدسائس التي تقوم بها المعارضة الجيروندديه وعلى مجابهة العدوان الخارجي بسرعة وقد انتخبت لجنة دعيت « لجنة الإنقاذ العام تضم تسعة أشخاص أعطوا صلاحيات ديكتاتورية ولما كان هؤلاء من غلاة المتطرفين اليعاقبه فقد باشروا حكمهم بالبطش

لإرهاب الجيروندیین الذین کانوا یریدون العودة بالبلاد إلى سیاسة معتدلة والتفرغ للإصلاح الداخلي لأن مصالحهم کبورجوازیین قد تأثرت کثیراً بجو الإرهاب والتطرف وعدم الاستقرار السائد في فرنسا.

تشکلت لجنة أخرى « هي لجنة الضمان العام » أخذت على عاتقها إدارة شؤون الشرطة وحفظ الأمن الداخلي ومراقبة المشبوهین تساعدها محکمة للثورة تنظر في أمر من یشتبه في سلوکهم أو یشك في ولائهم وارسالهم بسرعة إلى المقصلة.

بادرت لجنة الإنقاذ العام إلى العمل الفوري وصارت تجتمع کل یوم لاتخاذ القرارات والتدابیر الکفیلة بإنقاذ فرنسا وجابهت على الصعید الداخلي صعوبات کثیرة فهناك الأزمة المالیة القویة،

وانخفاض قیمة النقد الفرنسي ومعارضة رجال الدین الکاثولیك المتزایدة للثورة واستغلوا متاعب البلاد لإثارة الثورات وزادت هذه الثورات في متاعب للحکومة التي اضطرت لإرسال قسم کبیر من الجیوش الفرنسیة لإخضاع المتمردین ولما کان زعماء الجیروندیین على صلات وثیقة بهذه الحرکات فقد بادر دانتون زعیم « لجنة الإنقاذ العام » في ٢ حزیران لاعتقال ممثلیهم في المجلس الوطني فسجن بعضهم وأعدم البعض الآخر وفر آخرون إلى مناطقهم یحرضون على الثورة ضد حکم ألیعاقبه وبذاك امتدت حرکات التمرد وشملت جمیع أراضي غرب وجنوب غرب فرنسا التي طالما کانت موالیة للجیروندیین، وقد تطرف بعض المتمردین على الثورة کثیراً حتى أن سکان طولون لم یترددوا في التعاون مع الأسطول البریطاني المحاصر المرفأ طولون والسماح لرجاله بدخول المدینة بید أن جهود الأمن العام لم تلبث أن أعطت ثمارها وتمکنت جیوش الجمهوریة من فك الحصار عن مرفأ طولون واستعادة المدینة مما عُد بمثابة ضربة قاسیة لأکثر المتمردین على الثورة تطرفاً ولمؤیدیهم ومناصریهم من الجیروندیین الفارین وتبع ذلك اخضاع باقي المناطق المتمردة التي تعرضت لموجة شدیدة من البطش والإرهاب تمت باسم حمایة حریة فرنسا ووحدتها.

تولى دانتون رجل لجنة الإنقاذ العام العسکري « الأول أمور السیاسة الخارجیة والدفاع ضد دول التحالف الأول یساعده کارنو وهو ضابط في سلاح المهندسین وخبیر في شؤون إدارة وتنظیم الجیوش وتولى هذا الأخیر مهمة إنشاء جیش شعبي للجمهوریة أشبه ما یکون بجیوش المیلیشیا وبادر للعمل فوراً فأصدر مرسوم « التعبئة العامة » الذي یُلحق کل فرنسي قادر على حمل السلاح بالجیش والذي یضع کل امکانات فرنسا الاقتصادیة والبشریة في خدمة المجهود الحربي وأظهر کارنو في ذلك براعة فائقة فأعطى فرنسا بسرعة مدهشة جیشاً بلغ تعداده تقریبا ملیون جندي کلهم من الشباب المتشبعین بمبادىء الثورة ومثلها والراغبین في انقاذ فرنسا والجمهوریة ، ومنذ

خريف سنة ١٧٩٣٣ تحول الموقف على الجبهة لصالح الفرنسيين وفي النصف الأول من ١٧٩٤ تم اخراج كل الجيوش النمساوية والبروسية من الأراضي الفرنسية وقبل نهاية العام المذكور كان جيش الجمهورية الفرنسية قد احتل مجدداً كل الولايات الالمانية على الضفة اليسرى لنهر الراين وأراضي بلجيكا وقسما من أراضي هولندا فانتهى بذلك التحالف الدولي الأول وعقدت كل من بروسيا واسبانيا وهولندا في سنة ١٧٩٥ معاهدات صلح مع فرنسا.

عهد الإرهاب:-

حققت « لجنة الإنقاذ العام » لفرنسا انجازات ضخمة في مدة زمنية قصيرة للغاية لكن يؤخذ عليها أن في عهدها ساده جو من الإرهاب بلغ حدا كبيراً فمنذ صيف سنة ١٧٩٣ حين انتخب روبسبير لعضوية اللجنة واصبح زعيمها الأول وحاكم فرنسا الوحيد حتى صيف سنة ١٧٩٤ بلغ عدد من اودعوا في السجون في باريس تقريباً) ٨٠٠,٠٠٠ (شخص) وكانت محاكم الثورة

تتولى تفريغ السجون كلما زاد عدد المسجونين بعد محاكمات قصيرة تفتقر إلى أبسط الضمانات القانونية وقدر عدد من أرسلوا إلى المقصلة في باريس في هذه المدة تقريبا (٣٠٠٠ شخص) وفي خارجها عشرات الألوف من الاشخاص.

يرى روبسبير أنه لا يمكن حماية الجمهورية إلا بضرب أعدائها في الداخل وكان يعتبر معادياً للجمهورية ليس فقط من كان يجاهر بعدائه لها ويعمل ضدها بل أيضاً من كان غير متحمس لها ولذا فإن المقصلة لم تقتصر على النبلاء بل شملت كل الفئات وحتى من بين أولئك الذين كانوا أنصارا للثورة في أيامها الأولى وبلغ الإرهاب حدا جعل أشد المتحمسين للثورة يتساءلون عن

الغاية من سفك كل هذه الدماء لاسيما بعد أن زالت الأخطار عن فرنسا في الداخل والخارج وأخذ دانتون نفسه يتساءل عن مبررات هذا الإرهاب بل إنه لم يعد يعرف وجه الثورة التي طالما أحبها وأخلص لها حين اتخذت ذلك اللون الدامي المرعب بيد أن روبسبير لم يكن يقبل أي نقاش أو نقد لتصرفاته فقد كان شديد الإيمان بالثورة كثير الإعتداء بنفسه لا يجد لمن يخالف رأيه من عقاب سوى الموت وكان يستند بصورة خاصة إلى شعبية واسعة لدى جماهير باريس اكتسبها بفضل إخلاصه ونزاهته وترفعه وبلاغة خطبه وفصاحة لسانه وقد دفع اثنان من رواد الثورة هما دانتون وصديقه يمولين حياتهما حين أصدر هذا الأخير كتابا اسمه « كوردليه العجوز » دعا فيه إلى الرحمة والاعتدال وقد ارسلا للمقصلة في نيسان سنة ١٧٩٤ فأرسل إلى المقصلة كل من تجرأ على مقاومته أو معارضته فأعدم في ستة أسابيع آلاف من المواطنين وفي ١٠ حزيران سنة ١٧٩٤ أصدر قانوناً جاء بمثابة سيف مسلط على رؤوس أعضاء المؤتمر الوطني، فقد حرمهم القانون المذكور من حصاناتهم البرلمانية وأجاز محاكمتهم دون الرجوع إلى المؤتمر الوطني ولم يعد بأمكان محكمة الثورة بموجب القانون المذكور أن تحكم إلا بالإعدام أو

البراءة وهذا طبعاً يخالف أبسط مبادىء قانون الجزاء الفرنسي وهذه التصرفات دفعت في يأس وخوف بعض أعضاء المؤتمر الوطني بزعامة باراس (Barras) للعمل بسرعة على التخلص من هذا الكابوس المرعب لاسيما وأن أكثر الفئات حماساً وتأييداً للجمهورية كانت قد سئمت المشاهد الدموية ورؤية العربات تحمل كل يوم أفواجاً من الناس من السجن للمقصلة فنظم باراس وأنصاره سراً وفي جلسة ٢٧ تموز سنة ١٧٩٤ أي بعد سنة كاملة من دخوله لجنة الإنقاذ العام » فاعتقلوا روبسبير وأعوانه الأقرباء وأوقفوهم في دار البلدية وفي صبيحة اليوم الثاني اقتحمت الدار المذكورة مظاهرة كبيرة حي بيليتيه وهو حي في باريس يقطنه أهل الثراء واليسار وحملت روبسبير إلى المقصلة ليشرب من الكاس الذي طالما جرعه للآخرين.

حكومة الإدارة:

بسقوط روبسبير انتهى ذلك الكابوس المخيف الذي سيطر على الفرنسيين وأقض مضاجعهم ردحاً من الزمن وزالت فجأة الرغبة في هدر الدماء والانتقام وخلت الطريق إلى المقصلة من قوافل المحكومين يذهبون إليها مع اطلالة كل صباح وقد شجع تأييد أكثر الفرنسيين لزوال عهد الإرهاب فئة المعتدلين الذين استلموا الحكم بعد « لجنة الإنقاذ العام على إلغاء بلدية باريس (الكومون) عرين التطرف والإرهاب وأغلقوا نادي أليعاقبه وأصدروا عفوا عاماً عن الذين بقوا أحياء من زعماء الجيروندبين وسمحوا لهم بالعودة من المنفى لممارسة الحياة العامة.

إن هذا لا يعني على الاطلاق أن فرنسا لم تعد ثورية أو جمهورية بل على العكس من ذلك فإن فرنسا في سنة ١٧٩٥ كانت جمهورية أكثر من أي وقت والشيء الوحيد الذي تغير هو زوال عهد الإرهاب باعتبار أنه لم يعد هناك ما يبرره بعد أن زالت عن فرنسا كل الأخطار ثم إن أنصار روبسبير بين عمال باريس لا يزالون أقوياء ولا تزال أسلحتهم بأيديهم وهم دوماً على استعداد لمقاومة أي ردة نحو اليمين أو الملكية.

تبدل الأوضاع والظروف أوجب على المؤتمر الوطني أن يعطي البلاد حكماً جديداً يضمن استمرار سيادة الاتجاه الثوري المعتدل وفي أواخر سنة ١٧٩٥ أنجز المؤتمر مهمته وأعطى البلاد دستوراً جديداً على شيء من التعقيد يعرف بدستور العام الثالث للجمهورية أو دستور سنة 1795

<u>دستور سنة 1795::-</u>

نص هذا الدستور على أن الحكم في فرنسا لهيئات ثلاث

حكومة الإدارة: تتكون من (5 أعضاء يتناوبون الرئاسة كل 3 أشهر) وتسقط عضوية واحد منهم للاقتراع وتمارس هذه الهيئة جميع السلطات التنفيذية في الدولة ويجري اختيار المدير من قبل المجلسين التشريعيين.

مجلس الخمسمائة - أعضاء (500 عضو) (من أقل من ثلاثين سنة وتسقط عضوية ثلثهم وتناط السلطة التشريعية بهذا المجلس.
مجلس الشيوخ أعضاء (250 عضوًا) يجب ألا يقل عمر أحد منهم عن (40 سنة) ومهمة المجلس مراقبة أعمال مجلس الخمسمائة
أعطى الدستور كل من يحسن القراءة، وجعلهم مرشحين ثانويين باعتبار أن الانتخابات كانت على درجتين ممن يملكون قدرًا معينًا من العقارات إذ أن عددهم كان 20,000 وهذا الرقم أقل بكثير مما سمح به الدستور سنة 1791 وفي هذا تثبيت لسيادة ونفوذ الطبقة البورجوازية المعتدلة التي قاومت بطبيعة الحال مصالحها دعاوى العنف ومن جهة أخرى حافظ الدستور الجديد على ما حققه من ثورة منجزة كالنظام الجمهوري وإعلان حقوق الإنسان والقضاء على امتيازات النبلاء ورجال الدين.

حوادث تشرين أول 1795

كان أكثر أعضاء المؤتمر الوطني، كانوا أكثر مباشرة أو غير مباشرة عن إعدام الملك وعن الكثير مما حدث في ظل الإرهاب فقد ساورهم خوف شديد حول مستقبلهم في ظل نظام دستوري لذا صدر الدستور أمر بتطهير واختيار ثلث أعضاء البرلمان الجديد من أعضاء المؤتمر الوطني وهذا القرار يثير استيلاء الأوساط الملكية والمعتدلة التي كانت قد استنتجت أن بعض القوانين واعتقدت أنه قد بات بإمكانها استلام مقالة السلطة فنظمت في الأسبوع الأول من تشرين الأول سنة 175 مظاهرة ضخمة ضمت القطاع الميسورة والمحافظة والتنظيم من سكان باريس لمهاجمة مقر حكومة الإدارة الجديدة

كان باراس أبرز رجال إدارة الحكومة الذين كانوا يمثلون مختلف الاستراتيجيات السياسية في الثورة وأكثرهم استعدادًا للعمل السياسي، ولهذا الرجل مهمة القضاء على الحركة اليمينية الجديدة، واستعان بشاب لمع نفسه كضابط في سلاح المدفعية أثناء الحصار، مدينة طويلة وكليلة، حكومة، وكثيرًا ما طلقات من دافع الضابط كافية لضرب المتشددين وتشتيتهم وأتاحت هذه الفرصة لهذا الضابط المدعو نابولي بونابرت، ترقية سريعة، ثم الحصول على باراس لقيادة القوات الداخلية، ثم بعد ذلك بسنة واحدة قيادة الحملة الفرنسية على إيطاليا لملاحقي القتال هناك ضد النمسا، كان هذا العمل خطأ لأن حكومة الإدارة وضعت نفسها منذ ذلك الوقت تحت رحمة العناصر العسكرية.
أزمة سنة ١٧٩٧:

حكومة الإدارة لم يكن جذور راسخة عند جماهير الفرنسيين بل كان أصدقاؤها ومؤيدوها أقل بكثير من أعدائها فمن جهة اليمين كان هناك أنصار الملكية يعملون جهارا في باريس وخارجها وكانوا على اتصال مستمر بلويس الثامن عشر شقيق لويس السادس عشر. وكان يقيم في مدينة فيرونا الإيطالية يعمل بنشاط لعودته إلى فرنسا مستعيناً بما تقدمه له بريطانيا من مال وما تمده به النمسا من مساهدة سياسية وإلى اليسار كان هناك مخلفات الحركات المتطرفة توجه أعضاؤها إلى العمل السري وكان هؤلاء يبغون إحداث تبديلات جذرية في تركيبة المجتمع الفرنسي وفي تنظيم البلاد الاقتصادي وقد شلت معارضة الفئات اليمينية واليسارية أعمال الحكومة وجعلتها عاجزة عن القيام بأي عمل جدي في البلاد.

جرت انتخابات حرة نزيهة في آذار سنة ١٧٩٧ لتجديد ثلثي أعضاء المجلسين وكان معظم الفائزين من الملكيين الدستوريين أو من أنصارهم وبذاك اختل التوازن داخل مجلس الخمسمائة ومجلس الشيوخ لصالح الأحزاب الملكية وهو أمر لا يمكن أن يقبل به الجمهوريون دعاة المحافظة على مبادىء الثورة وهناك جهة ثانية بات من الضروري أن يحسب حسابها عند تقرير الأمور الهامة في باريس وهي شخصية نابوليون بونابرت الذي كان يقود الحرب في ايطاليا ضد الامبراطورية النمساوية، فنابوليون كان دوماً ثورياً ومن أنصار الجمهورية وهو لا يمكن أن يقبل بعودة الملكيين للحكم وهم المعروفين بميلهم لعقد الصلح مع بريطانيا عدوة فرنسا وحليفة النمسا.

بادر نابوليون لنجدة صديقه وحليفه باراس وأرسل له ضابطاً من خيرة ضباطه يدعى أو جيرو على رأس فرقة من الجنود لحماية حكومة الإدارة ولو كان في ذلك مخالفة للدستور وخروجاً على أحكامه وفي الرابع من أيلول سنة ١٧٩٧ قام جنود نابوليون باعتقال النواب المشكوك في ولائهم للجمهورية ولحكومة الإدارة دون محاكمة، كما أصدرت اللجان العسكرية في الأقاليم أحكاماً بالإعدام والنفي وألغيت نتائج الانتخابات في (٤٩ مديرية).

بعد هذه الأحداث سيطر باراس وأصدقاؤه من الجمهوريين القدامى على السلطة بحماية نابوليون وجنوده وليس بتأييد الجماهير التي كانت تبدي ميلاً متزايداً نحو الأفكار المحافظة المعتدلة كضمان لعودة الاستقرار والهدوء للبلاد، كما ظهر ذلك جلياً في انتخابات سنة ١٧٩٧ ، وبرر باراس وأصدقاؤه سيطرتهم على الحكم وخروجهم على قواعد الدستور بأنهم يدافعون عن الثورة ويعملون لمنع لويس الثامن عشر ونظامه من العودة لفرنسا، وقد ظلت حكومة الإدارة في الحكم رغم ضعفها وسوء إدارتها وقلة شعبيتها إلى أن حان الوقت الذي بات فيه نابوليون مستعداً وقادراً على تسلم السلطة بنفسه وتم ذلك فعلاً في سنة ١٧٩٩.

حكومة الإدارة وأوروبا

ورثت حكومة الإدارة انجازات عسكرية ضخمة على الجبهة خارج حدود فرنسا وموقفاً عسكرياً ممتازاً جعل بروسيا تبادر لعقد صلح منفرد مع فرنسا في نيسان سنة ١٧٩٥ وتبعتها اسبانيا فعقدت صلحاً مماثلاً تموز تنازلت بموجبه عن أراضي جزيرة سانتو دومينغو في أميركا الوسطى لفرنسا، وكذلك عقدت هولندا صلحاً مع الفرنسيين في شهر ايار سنة ١٧٩٥ تعهدت فيه بتقديم أسطولها المساعدة للفرنسيين في حربهم ضد بريطانيا.

هذه الإنجازات العسكرية وموقف الجيش الفرنسي القوي في الجبهة جعل حكام فرنسا وزعماءها يتجهون نحو تبني أفكار توسعية قديمة برروها برغبتهم بنشر مبادىء الثورة الفرنسية في أوروبا والتي تؤدي الى اضعاف النظم الملكية والقوى الرجعية فيها فلا تعود قادرة في المستقبل على مناوأة الحكم الجمهوري الثوري في فرنسا، وانطلاقاً من هذه الرغبة تبنت فرنسا مبدأ ضرورة امتداد أراضيها إلى حدود طبيعية آمنة مما دفعها ان تعلن ضم بلجيكا والولايات الألمانية على الضفة اليسرى لنهر الراين وسافوي وأفينيون، وبذلك يصبح نهر الراين بمثابة حدود بين فرنسا والأراضي الألمانية وجبال الألب وتصبح حدودها الفاصلة مع إيطالية بيد أن إعلان هذا المبدأ كان له أبعاد خطيرة للغاية لان دول أوروبا الكبرى لن توافق عليه لاسيما بريطانيا والنمسا نظراً لما فيه من إخلال بمبدأ توازن القوى بين دول القارة الذي طالما تمسك به الجميع.
وللحصول على موافقة واعتراف الدول الأوروبية الكبيرة بما قامت به فرنسا تعين على حكومة الإدارة مواصلة الحرب ضد النمسا وبريطانيا وعهدت بهذه المهمة كما رأينا للجنرال نابوليون بونابرت الذي بدأ مهمته بقيادة حملة عسكرية ناجحة ضد القوات النمساوية المرابطة في ايطاليا وكانت انتصاراته في هذه الحملة بداية لنهاية حكم الثورة وفاتحة لعهد جديد في فرنسا وأوروبا سيلعب فيها بونابرت دوراً مهماً.
انقلاب نابليون وبداية عهد القنصلية:

ولد نابليون في مدينة اجاكسيو عاصمة كورسيكا سنة ١٧٦٩ أي بعد سنة واحدة من تنازل جمهورية جنوه لفرنسا عن الجزيرة ومن عائلة تعود في أصولها إلى توسكانة في ايطاليا وعاش سنوات طفولته الأولى بين صغار نبلاء الجزيرة، ألحقه والده شارل بونابرت وكان يمارس مهنة المحاماة في الجزيرة بمدرسة بريان العسكرية، ثم التحق بعد ذلك بمدرسة سان سير العسكرية الشهيرة، وفي المدرستين أظهر تفوقاً باهراً على رفاقه ليس فقط في العلوم العسكرية وإنما أيضاً في الآداب والتاريخ والجغرافيا، وخلال دراسته أطلع على روائع كتاب القرن الثامن عشر في فرنسا واكثرهم كانوا من أصحاب ودعاة المبادئ الحرة، فقد عرف عن كثب مؤلفات فولتير ومونتسكيو وجماعة الموسوعين وروسو الذي كان أكثرهم أثراً في تفكير الضابط الشاب.

أنهى دروسه الحربية وتخرج في سنة ١٧٨٥ وعين برتبة ملازم أول في سلاح المدفعية التابعة للجيش الفرنسي الملكي، وعند قيام الثورة ذهب بعض الوقت إلى نادي اليعاقبه وتعرف إلى عدد من زعمائه ومفكريه، بيد أنه لم يشارك بصورة عملية في الأحداث الثورية لأنه كان بصورة أساسية وبحكم تربيته العسكرية معادياً للفوضى والتمرد محباً للنظام والقانون، وقد انتقد أكثر من مرة تصرفات رجال الثورة كالهجوم على قصر التويلري في باريس سنة ١٧٩٨ وبالرغم من ذلك بقي مؤمناً بالثورة مدافعاً عن أهدافها إذ كانت تنسجم مع حبه للحرية وإيمانه بأفكار أدباء وفلاسفة القرن الثامن عشر، وظهرت براعته الفائقة كجندي ومقاتل حين ساهم مساهمة فعالة مع الضباط اليعاقبه في ظل حكم « لجنة الإنقاذ العام وطرد البريطانيون من مدينة طولون.

ظهر في سنة ١٧٩٥ في باريس نفسها حينما ساهم في مساعدة حكومة الإدارة في القضاء على المظاهرات التي قام بها الملكيون وتساعدهم العناصر المحافظة والرجعية، ثم عاد في سنة ١٧٩٧ وأنقذ هذه الحكومة من الوقوع تحت سيطرة العناصر الملكية الدستورية فبات منذ هذا التاريخ السند الفعلي لها ولدستور سنة ١٧٩٥.

<u>الحملات التي قادها نابليون :-</u>

الحملة الايطالية

كان على حكومة الإدارة مواصلة الحرب ضد بريطانيا والنمسا وكانت بريطانيا متحصنة وراء الأمواج والبحار وكان أسطول فرنسا الثورة آنذاك أضعف من الوصول إلى شواطئ الجزر البريطانية، لذا تركزت جهود الفرنسيين بضرورة إلحاق الهزيمة بالنمسا وإخراجها من الصراع لتبقى بريطانيا وحدها في الميدان وليبحثوا عند ذاك عن طريقة لتصفية الحساب معهم. كانت ولايات إيطاليا الكثيرة مستقلة وشبه مستقلة أو تابعة تدور كلها في فلك النمسا وفيها جيوش نمساوية كثيرة العدد وفيرة السلاح لذا قضت ضرورات الحرب عند الفرنسيين بأن يشمل صراعهم مع النمسا أراضي شبه الجزيرة الإيطالية.

قررت القيادة العسكرية الفرنسية في سنة ١٧٩٥ أن ترسل ثلاثة جيوش لمقاتلة النمسا الأول وكان بقيادة (جوردان) كلف بمهاجمة الجيوش النمساوية المعسكرة في ألمانيا ، والثاني بقيادة (مورو) لمهاجمة العاصمة فيينا وكلف الثالث أصغر وأقل أهمية من سابقيه بضرب النمساويين في إيطاليا كان تحت قيادة الجنرال بونابرت.

قاد بونابرت جيشه الصغير، الفقير بمؤنه وأسلحته وذخائره الغني بما تذخر به رؤوس جنوده الشباب من مثل ثورية ومبادئ حرة يرغبون في نشرها الى العالم وفي نقلها بصورة خاصة لجيرانهم الطليان المستضعفين المستعبدين، لقد عبر نابوليون نفسه عن هذه الأفكار ببيان وزعه على الإيطاليين جاء فيه: «أيها الشعب الإيطالي جاء الجيش الفرنسي ليحطم أغلالكم. وأن الأمة الفرنسية لصديقة الشعوب كافة قابلونا في ثقة تكن املاككم ودينكم وتقاليدكم

محل التبجيل منا. فإننا نشن الحرب كخصوم شرفاء وليس نزاعنا ونضالنا إلا مع الطغاة المستبدين الذين يستعبدونكم»

عبر الجيش الفرنسي الحدود إلى إيطاليا عن طريق الألب البحرية في نيسان سنة ١٧٩٦ قضت

خطة نابوليون بضرب النمساويين وحليفتهم مملكة سردينيا في نقطة تلاقيهم ثم انفرد بجيوش سردينيا وأنزل بها هزيمة ساحقة وأجبرها على عقد صلح مع فرنسا تنازلت بموجبه عن نيس وسافوي في شهر نيسان سنة ١٧٩٦ وتعقب بعد ذلك النمساويين واحتل مقاطعة لمبارديا ومدينة ميلانو الشهيرة وانتزع من النمساويين معقل مانتوا الجيد التحصين وأخذ يتقدم في الأراضي النمساوية مهدداً مدينة فيينا ذاتها مما جعل النمساويين يبادرون لطلب الصلح. استسلمت له أيضاً في نفس الوقت الدولة البابوية التي طالما أظهرت لفرنسا الثورة الكره والعداء بسبب الدستور المدني لرجال الدين وموقفها من الكنيسة عامة، كما تمكنت جيوش بونابرت من

احتلال أراضي جمهورية البندقية.

أن الجيوش الفرنسية التي أرسلت إلى ألمانيا وفيينا من قبل حكومة الإدارية لم تحقق أية نتيجة إيجابية مما جعل نابوليون المنتصر الوحيد وسيد الموقف على الجبهة مع النمساويين، ثم إن حكومة الإدارة كانت على درجة كبيرة من الضعف تدين ببقائها واستمرارها منذ حوادث تشرين أول سنة ١٧٩٥ لنابوليون نفسه وهذه الاعتبارات رفعت من معنويات بونابرت إلى حد كبير جعلته يتصرف عقب انتصاراته كسيد مستقل لا يدين بالطاعة لأي سلطان ولذا فقد أقام اتصالاته بالنمسا وفاوضها بمعزل عن حكومة باريس وتوجيهاتها وتوصل معها في تشرين أول سنة ١٧٩٧ إلى اتفاق عرف بصلح كامبو فورميو والذي نص على:

تبقى سردينيا مملكة مستقلة وتقام في إيطاليا الشمالية في أراضي لمبارديا وبعض أراضي البابا دولة مستقلة هي جمهورية سيسالبين بيد أن هذه الدولة ستكون عمليا مرتبطة بنابليون شخصياً الذي أخذ على عاتقه مهمة تعيين حكامها وسن قوانينها ووضع دستورها على نمط وصورة دساتير الثورة الفرنسية وهو بالتالي أرادها أن تكون في المستقبل قلعة أمامية للدفاع عن الأراضي الفرنسية وقاعدة لتوسعه المقبل.

تعوض النمسا عن خسائرها بإعطائها جمهورية البندقية والشواطئ الشمالية لبحر

الأدرياتيك.

تأخذ فرنسا بعض الجزر في البحر الايوني.

اعترفت النمسا نهائياً بانضمام بلجيكا وولايات الراين لفرنسا.

تبدو هذه المعاهدة انتصاراً كبيراً لفرنسا ذلك أن أكثر دول أوروبا رجعية اعترفت بفتوحات فرنسا الجمهورية كما اعترفت لفرنسا بحدودها الطبيعية الآمنة وبالجمهوريات التي اقامتها على صورتها خارج فرنسا وإن أكثر نصوصها جاءت مواتية لأطماع نابوليون الشخصية وأهدافه السياسية إذ كان يعمل للاستيلاء على الحكم في فرنسا فرفعت من معنوياته وجعلت له شعبية واسعة عند الجماهير الفرنسية.

كانت حملة بونابرت بالنسبة لإيطاليا بمثابة إيقاظ للشعور القومي الإيطالي فقد حمل الفرنسيون معهم للإيطاليين نسيم حرية جديد وأماني عريضة لبعث القومية الإيطالية وإعادة توحيد بلادهم، فقد حكمت النمسا على إيطاليا وجعلت أبناءها يخطون الخطوات الأولى في طريق بناء دولة حديثة، ثم إن جمهورية سيسالبين التي أقامها وجعلها تحت حمايته ظلت تعمل طيلة أيام نابوليون كمدرسة تعلم الإيطاليين مبادئ الحرية والمساواة التي أتت بها الثورة الفرنسية وتنمي فيهم الشعور بالواجب القومي.

<u>الحملة المصرية:ـ</u>

بقيت بريطانيا بعد انسحاب النمسا من الحرب لوحدها في مواجهة فرنسا الثورة فحاولت العناصر المعتدلة في البلدين إيجاد حل سلمي للمشاكل المعلقة بينهما، وأرسلت بريطانيا وفداً مفاوضاً إلى مدينة ليل في فرنسا، ترأس الوفد الفرنسي المفاوض وزير الخارجية تاليران وكان هذا في أول حياته من رجال الدين التحق بالثورة عند قيامها وخلع ثوبه ثم صار نائباً في البرلمان ثم وزيرا للخارجية في عهد حكومة الإدارة، وكاد الفريقان يصلان إلى اتفاق لولا أن أحداث سنة ١٧٩٧ في باريس أدت إلى انهيار نفوذ المعتدلين وإبعاد بعض زعمائهم مثل كارنو صاحب الفضل في تحرير فرنسا من الاحتلال الأجنبي زمن لجنة الإنقاذ العام ومنظم جيش الثورة الجديد، وبرتلمي الدبلوماسي البارع صاحب الفضل في مفاوضة بروسيا وعقد صلح معها، أقرت فيها بفتوحات فرنسا في أوروبا، وبتفرد باراس وأصحابه في السيطرة على شؤون الحكم، عادت فرنسا لموقف التصلب وأصرت على إنزال الهزيمة ببريطانيا قبل توقيع أي صلح معهم، وبذاك فشلت المفاوضات وتوترت العلاقات مجدداً بين البلدين وراحت كل دولة من جانبها تعد العدة للحرب.

شكلت فرنسا من جهتها جيشاً خاصاً اطلقت علية اسم « جيش انكلترا » كانت قاعدته شواطئ فرنسا الشمالية. وبنت سفناً صغيرة لنقل الجيوش عبر القنال الإنكليزي دعت حكومة باريس الجنرال بونابرت وكان قد عاد من إيطاليا متوجاً بالنصر بعد توقيعه صلح كامبو فورميو، لقيادة الحملة على الجزر البريطانية وكان لنابليون ولكثير من الخبراء في الشؤون العسكرية والبحرية رأي آخر.

اعتقد هؤلاء باستحالة غزو بريطانيا نظراً لتفوق أسطولها الكبير وان من الأفضل وربما كان من الأسهل ضرب خطوط مواصلاتها مما يضعف تجارتها ومورد ثروتها ومصدر قوتها، وقد اختار نابوليون مصر لاعتبارات عديدة منها وقوع هذه البلاد على طريق الهند مما يجعل من السهل مساعدة حركات التمرد في المستعمرة البريطانية وربما على ضربها مباشرة ومنها أيضاً أن التقارير المرسلة من قناصل فرنسا في مصر كانت تصور الحكم فيها زمن المماليك ضعيفاً للغاية مما يجعل من السهل على نابليون أن يحقق فيها نصراً باهراً يقوي مركزه السياسي في فرنسا، فضلا عن أن الوضع السياسي المضطرب في باريس جعله يفضل البقاء بعيدا عن بلاده لفترة طويلة على أن يعود إليها كزعيم منقذ حين يصبع الوقت مناسبا فيقلب الحكم ويستلم السلطة، وقد أدرك وزير الخارجية تاليران بذكائه أن الزمن يعمل لصالح نابليون فربط مصيره به وتبنى قضيته أمام حكومة الإدارة وأقنع رجالها بآرائه وجعلهم يوافقون على تجهيز الحملة على مصر. غادر بونابرت في ١٩ ايار سنة ١٧٩٨ مرفأ طولون الفرنسي سراً إلى مالطة فاستولى عليها ثم وصل إلى مصر ونزل مع جيوشه في أبي قير شرقي الإسكندرية واستولى على هذا المرفأ الهام في أول تموز فأبقى فيه حامية صغيرة واتجه بجيشه نحو العاصمة وانتصر على جيش المماليك في موقعة الأهرام واستقر بعد ذلك في القاهرة.

ولما كان الأسطول البريطاني بقيادة الأميرال نلسون والذي كان يتعقب الأسطول الفرنسي منذ خروجه من المرافئ الفرنسية قد فاجأ هذا الأخير في أبي قير في أول آب وقضى عليه وقطعت طرق الاتصال بين فرنسا وجيوشها في الشرق مما اضطر نابوليون للمبادرة لتنظيم شؤون مصر والاعتماد على مواردها وقام العلماء الفرنسيون الذين كانوا معه في حملته بدراسة أوضاع البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالعمل على تنظيم إدارتها واقتصادها وفق أساليب الحضارة الأوروبية الحديثة، وفيما كان الفرنسيون منهمكين في أمور التنظيم الداخلي علم بونابرت بأن الدبلوماسيين البريطانيون في الاستانه قد أقنعوا الأتراك بدخول الحرب

وبإرسال حملتين إلى مصر واحدة برية والثانية بحرية تهاجم شواطئ مصر ومرافئها بصورة مباشرة وبتأييد ومساعدة الأسطول البريطاني في البحر المتوسط.

رأى نابوليون أن يأخذ هو زمام المبادرة ويسرع باحتلال فلسطين وسوريا باعتبار أنها الطريق البرية الوحيدة التي يمكن للجيوش العثمانية أن تسلكها في طريقها إلى مصر، فهاجم مدن فلسطين في شباط سنة ١٧٩٩ محرزاً بعض

الانتصارات بيد أنه وقف أمام أسوار عكا عاجزاً عن قهرها وحاصر المدينة المذكورة شهورا دون نتيجة لأن قائدها أحمد باشا الجزار كان قد أحكم تحصينها وان الأسطول البريطاني بقيادة سيدني سميث في البحر المتوسط كان يمده

بصورة متواصلة بالمؤن والعتاد، ولما طال الحصار وفتك الطاعون بالجنود الفرنسيين عاد وحده إلى القاهرة مسجلا بذلك أول هزيمة مني بها في حياته الحافلة بالانتصارات والأمجاد وحين وصلت الحملة البحرية العثمانية في تموز إلى شواطئ مصر فاجأها الفرنسيون وقضوا عليها عند مرفأ أبي قير وسجل بونابرت بذلك نصراً هاماً عوض به ما لحق بسمعته بسبب هزيمة عكا وفي هذه الأثناء كانت الأوضاع في فرنسا أخذة في التدهور بسبب فساد حكومة الإدارة واختلاف أعضائها ودسائسهم ومؤامراتهم على بعضهم البعض وهذا على الصعيد الداخلي أما على صعيد علاقات فرنسا الخارجية فإن البريطانيون كانوا قد وافقوا إلى تأليف

تحالف دولي جديد ضد فرنسا ساعد على قيامه أخبار الهزائم التي مني بها بونابرت في فلسطين وفي حملة قصيرة تمكن المتحالفون في صيف سنة ١٧٩٩ أن يأخذوا من الجمهورية الفرنسية كل الأراضي التي كان قد استولى عليها نابوليون سابقاً في إيطاليا وكان هذا التحالف الذي يعرف في تاريخ فرنسا باسم التحالف الدولي الثاني يضم روسيا الحاقدة على بونابرت لاحتلاله جزيرة مالطة التي كانت تتمتع أنذاك بحماية القيصر الروسي ولتدخله في الشرق لاسيما في شؤون الامبراطورية العثمانية التي احتل نابوليون أملاكها في مصر وكذلك ضم التحالف المذكور بريطانيا والنمسا التي رأت في هزائم الفرنسيين في مصر وغياب نابوليون فرصة نادرة تستعيد فيها نفوذها في الأراضي الإيطالية وتثأر لهزائمها العسكرية على يد الجنرال

بونابرت.

علم نابوليون بهذه التطورات فقد عجل بالعودة إلى بلاده وغادر مصر في آب ووصل إلى فرنسا في تشرين الأول سنة ١٧٩٩ تاركاً الجنود الفرنسيين بقيادة الجنرال كليبير أن يتدبروا أمر خروجهم من مصر بشكل مشرف ومقبول وكان لهذه الحملة العسكرية فائدة عظيمة من الناحية الحضارية والعلمية والثقافية وذلك لأن الفرنسيين عملوا أثناء وجودهم في مصر على إذكاء الحركة الفكرية ووضع علماؤهم كتبا ومؤلفات عن أوضاع مصر، كما أسسوا أول مجمع علمي في الشرق الأوسط، وجاؤوا من أوروبا بالمطابع الحديثة فكان لهم أثر في بعث الحركة الثقافية والأدبية في المشرق العربي وإلى هؤلاء أيضاً يعود الفضل في إقامة أول اتصال مباشر بين حضارة أوروبا الحديثة ذات الانجازات العلمية الضخمة وبين بلدان الشرق الأوسط.

نابليون القنصل الأول:-

نزل نابليون في 9 تشرين أول سنة ١٧٩٩ على الشاطئ الفرنسي وفي ١٦ تشرين الاول دخل باريس، وقد تأكد من الاستقبالات الحماسية التي قوبل بها في الطريق إلى العاصمة وفي باريس نفسها أنه رجل فرنسا المنتظر وأن الشعب الفرنسي لا يعتبره بحال من الأحوال مسؤولاً عن الهزيمة في مصر وإنما ألقى تبعة ذلك على عاتق السياسيين المقيمين في العاصمة الفرنسية وفي ذلك الوقت كانت حكومة الإدارة في موقف حرج للغاية فهي عن يسارها مهددة دوما بعناصر اليعاقبه القوية الناشطة لاسيما في أوساط العمال والفقراء في باريس، وعن يمينها بعناصر ملكية قوية تعمل سرا لعودة آل بوربون إلى العرش وتجاهر بذلك كلما سمحت لها الظروف. فضلاً عن الوضع اقتصادي المتدهور والبطالة الحادة وارتفاع الأسعار وأمن مفقود.

أن حكومة الإدارة التي طال عهدها في الحكم حتى قارب الخمس السنوات ، قد فشلت فشلا ذريعا في تحقيق أمنية الفرنسيين بالأمن والهدوء والاستقرار على الصعيدين الداخلي والخارجي حتى أن الكثيرين باتوا لا يرون الخلاص إلا في يد قوية حازمة عادلة مستنيرة تقبض على الحكم وتنقذ فرنسا ولم يكن هناك في البلاد عندما كان القرن الثامن عشر ينتهي بسنته الأخيرة سوى بونابرت صاحب الانتصارات الكثيرة في الشرق والغرب.

أدرك بعض ساسة الثورة الفرنسيين ممن عرفوا بذكائهم الخارق وقدرتهم على استباق الأحداث ضرورة الالتحاق مع بونابرت منذ وصوله فرنسا وتخلوا عن قضية حكومة الإدارة وربطوا مصيرهم به وساعدوه في الوصول إلى الحكم وهو الأمر الذي يخطط له بهدوء وروية وحكمة ابرز هؤلاء سييز الكاهن السابق الذي التحق بالثورة في أول عهدها فخلع ثوبه وتبنى قضية الطبقة العامة وضرب مصالح الكنيسة ثم صار فيما بعد سفيراً فعضواً في حكومة الإدارة وكذلك تاليران وفوشيه فباتوا أقرب أعوانه .

انقلاب برومير (٩ تشرين الثاني سنة ١٧٩٩

عقد مجلس الشيوخ وكانت الأغلبية فيه مع طلب سييز بأن يجتمع المجلسان مجلس الشيوخ ومجلس الخمسمائة في اليوم التالي خارج باريس في ضاحية سان كلود سبب ذلك بحجة زائفة وهي أن أليعاقبه يعدون في العاصمة الفرنسية مؤامرة ضد نظام حكومة الإدارة وحين اجتمع المجلسان في اليوم التالي في الضاحية المذكورة طوق رجال مسلحون مكان الاجتماع وطلب منهم لوسيان شقيق بونابرت والرئيس الشاب لمجلس الخمسمائة الضالع في مؤامرة مع سييز ضد سلطة المجلسين بالتفرق للأعضاء المجتمعين، وفي مساء اليوم نفسه دعي فريق من النواب إلى اجتماع أجبروا فيه على إقرار مشروع بتسليم السلطة في البلاد لقناصل ثلاثة يحلون محل حكومة الإدارة وبطبيعة الحال وافق مجلس الشيوخ في نفس اليوم على هذا المشروع نظراً لكون أكثر أعضائه يؤيدون سييز وقابل الناس في باريس هذا التغيير الذي يعرف باسم (انقلاب برومير بهدوء بالغ ولم يظهر الرأي العام أي أسف على عهد حكومة الإدارة وكثيرون من الفرنسيين استبشروا خيرا بالعهد الجديد واعتبروا أن وجود نابليون على رأسه يعتبر ضمانة كبيرة

دستور 1799:-

أخذ سييز على عاتقه مهمة إعطاء فرنسا دستورا جديدا بعد انقلاب برومير والحكم الجديد الذي انبثق عنه طابعا من الشرعية ليضمن للفرنسيين أكبر قدر ممكن من الديموقراطية والحريات العامة بيد أن الدستور الجديد والمعروف في التاريخ الفرنسي باسم دستور سنة ١٧٩٩ جاء في أكثر نصوصه صورة لأفكار ونظريات نابوليون في الحكم ولرغبته في جمع كل السلطات بين يديه ، وقد رافق نابوليون أحداث الثورة الفرنسية منذ بدايته وشارك في بعضها وكان له في هذه الفترة الطويلة دور متزايد الأهمية في حياة البلاد وخلال هذه الحقبة الطويلة تطورت كثيرا أفكاره ونظرته للحكم والإدارة والديموقراطية، فهو الذي كان في مطلع شبابه يؤيد الثورة مع تعلقه بالقانون والنظام والديموقراطية لكن نراه أيام حكومة الإدارة يميل نحو الحكم الفردي القوي الحازم باعتباره الطريق الوحيدة لإخراج فرنسا من حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي سادتها منذ قيام الثورة وهذا لا يعني أنه تخلى عن مبادئ الثورة وإنما وافق على ما حدث في انقلاب برومير لكي تحصل فرنسا على السلام والاستقرار وليتمكن شعبها من التفرغ لبناء دولة حديثة قائمة على مبادئ الثورة وقد آمن نابوليون بأنه وحده يقدر على أن يجعل فرنسا تحقق كل ذلك.

نص الدستور الجديد بوضع السلطة التنفيذية بيد ثلاثة قناصل ينتخبهم مجلس الشيوخ ل (١٠ سنوات وعهد لنابوليون القنصل الأول له الحق في إعلان الحرب وإبرام المعاهدات وإصدار القوانين وتعيين الوزراء وكبار الموظفين وكلف بإدارة الجيش والإدارة الحكومية والشؤون الخارجية ويساعده في ذلك قنصلان الآخران ليبران و كامبسيريس أختارهما بنفسه لإخلاصهما له ولشدة ولائهما لنظامه وبذا تركزت بيد بونابرت كل السلطات التنفيذية.

الهيئات الثلاثة المسؤولة عن وضع القوانين هى :-

مجلس الشيوخ ينتخب أعضاؤه مدى الحياة من قبل القناصل في المرة الأولى وتنحصر مهمتهم في انتخاب أعضاء المجلسين الآخرين والاشراف على تطبيق أحكام الدستور.

مجلس التربيون يضم) ١٠٠ عضو) تسقط عضوية ٢٠ منهم سنوياً وتنحصر مهمة هؤلاء بدراسة مشاريع القوانين المرسلة من قبل القنصل الأول دون أن يكون لهم حق رفضها أو قبولها.

المجلس التشريعي - يضم) ٣٠٠ عضو ومهمتهم فقط الاقتراع على مشاريع القوانين التي يكون قد درسها مجلس التربيون.

عرض الدستور على الشعب الذي وافق عليه بأغلبية ساحقة رغم أنه عملياً قضى على الديموقراطية البرلمانية وأعطى كل السلطات التنفيذية لرجل واحد وثقة الفرنسيين بشخصية بونابرت اذ علقت الآمال العريضة على حكمه هي التي جعلت الناس يوافقون على الدستور الذي وضعه سييز والذي أعطى فيه القنصل الأول الصلاحيات أكثر مما كانت للويس السادس عشر قبل الثورة وبالتالي فإن الثقة أعطيت لبونابرت وليس لنصوص الدستور الجديد.

معاهدة لونفيل:-

كانت أبرز المهمات التي واجهها نابليون كقنصل أول متابعة الحرب ضد دول التحالف الثاني (بريطانيا، النمسا، روسيا و الدولة العثمانية وقبل أن يتسلم نابوليون الحكم في فرنسا كانت روسيا قد انسحبت من الحرب بسبب خلاف حول توزيع القوى العسكرية للدولتين في الجبهة ذلك لأن روسيا حققت انتصارات واسعة وسريعة على الفرنسيين في شمال ايطاليا في آب سنة ١٧٩٩ مما سبب مخاوف وشكوك لدى النمسا التي كانت تعتبر هذه الأراضي مناطق نفوذ لها فطلبت من روسيا ترك شمال ايطاليا للجيوش النمساوية والانتقال لمقاتلة الفرنسيين على الجبهة السويسرية واثناء تنفيذ عملية الانتقال ضرب الفرنسيون في تشرين أول الجيوش الروسية وأنزلوا بها الهزيمة مما جعلها تترك القتال.

كان على نابوليون أن يواجه النمسا وبريطانيا فقرر أن يبدأ هجومه الأول على النمساويين الذين عادوا لاحتلال ايطاليا ما عدا جنوة، فقاد نابليون جيشاً كبيراً اجتاز به جبال الألب وانحدر إلى سهول ايطاليا الشمالية مهدداً خطوط مواصلات النمساويين وعند التقائه بالجيوش النمساوية أنزل بهم هزيمة سريعة في معركة مارنغو في ١٤ حزيران سنة ١٨٠٠ وبذلك حقق أول نصر في سلسلة الانتصارات التي سيحققها في ظل حكم القنصلية.

أثار هذا الانتصار موجة من الحماس في فرنسا وزاد من توطيد نفوذ نابليون السياسي ولقي النمساويون بعد ذلك هزيمة ثانية في الأراضي الألمانية في كانون أول من نفس السنة في معركة هو هنلندن على يد القائد الفرنسي الجنرال مورو وعلى أثر ذلك طلب النمساويون وقف القتال واجراء مفاوضات للصلح وفي آذار سنة ١٨٠١ وقع الفريقان معاهدة لونفيل التي كان أبرز بنودها

اعتراف النمسا بحق فرنسا بالاستيلاء على كل الأراضي الألمانية الواقعة بين حدودها ونهر الراين أي كل الضفة اليسرى للنهر.

تنسحب النمسا من ايطاليا نهائياً وتطلق يد فرنسا في شؤونها والاعتراف بكل الجمهوريات التي أقامها نابوليون في سويسرا وهولندا وفي ايطاليا.

العلاقات الفرنسية البريطانية:-

انهار التحالف الثاني بعد الانتصارات الفرنسية المتعاقبة ولم يبق صامدا بوجه نابليون غير بريطانيا التي كانت في مرحلة داخلية صعبة للغاية وأخذت في هذا الوقت تتكون قناعة عند الطرفين بضرورة وضع حد لنزاع قد يكون طويلاً وشاقا غير معروف الأبعاد والنتائج.

ادرك نابليون انه من المستحيل تحقيق نصر على بريطانيا واحتلالها ما دامت السيادة في البحار للأسطول البريطاني فضلاً عن حاجة نابليون الى الهدوء والسلام ليتفرغ لأوضاع فرنسا الداخلية ولتنظيم شؤون الأراضي

الأوروبية التي سيطرت عليها فرنسا بموجب معاهدة الصلح لونفيل ولهذه الأسباب اظهر نابليون رغبة نحو المصالحة والسلم.

أما في بريطانيا فإن الأوضاع الداخلية كانت تفرض البحث عن السلام مع نابوليون فمصاريف الحرب الباهظة التي كلفت الخزينة البريطانية لتمويل الحلفين الدوليين الأول والثاني أرهقت الشعب البريطاني بالضرائب وفي ايرلندا التابعة للتاج البريطاني هددت الثورة وحدة الأمة الوطنية فالايرلنديون كانوا منذ زمن طويل يريدون الاستقلال وكانوا يظهرون العصيان والتمرد كلما خاضت بريطانيا حرب خارجية وكلما واجهت موقفا صعبا وهذا ما فعلوه سنة ١٧٩٨ وقد حاول رئيس الوزراء البريطاني (وليم (بت) تلبية بعض مطالبهم ليتفرغ لمحاربة الفرنسيين فأقنع الملك بالسماح للايرلنديين بأن يرسلوا من يمثلهم في البرلمان ليصبحوا متساوين في الحقوق السياسية مع البريطانيين وتم هذا فعلا واجتمع البرلمان الموحد لأول مرة في كانون الثاني ١٨٠١ وعرفت بريطانيا منذ ذلك الحين اسم المملكة المتحدة بيد أن الايرلنديين لم يكتفوا بما حققوه وأصروا على الحصول على المساواة كاملة وفي جميع الحقوق وقد رفض الملك هذا المطلب لأنه لم يشأ أن يساوي الايرلنديين الكاثوليك مساواة تامة مع البريطانيين البروتستانت ولما كان وليم بت ميالا لإعطاء الايرلنديين مطالبهم فقد استقال في ٥ شباط سنة ١٨٠١ بعد أن حكم البلاد منذ ١٧٨٣ .

باشر رئيس الوزراء البريطاني الجديد ادينغتون مفاوضاته مع الفرنسيين انتهت بسرعة وذلك لحاجة البلدين للسلام وإلى الاتفاق على شروط صلح وقع بصورة نهائية في مدينة اميان الفرنسية في اليوم ٢٥ آذار سنة ١٨٠٢ ونص الصلح على

ا تعترف بريطانيا بحدود فرنسا الطبيعية أي بضم بلجيكا وقسم من هولندا وأراضي الضفة اليسرى لنهر الراين. تقبل بريطانيا ببقاء النفوذ الفرنسي في إيطاليا وتعترف بما أجراه نابوليون من تغييرات وما أقامه فيها من « جمهوريات شقيقة » كانت صورة عن الجمهورية الفرنسية.

تعهدت بريطانيا بإعادة جزيرة مالطة لأصحابها الشرعيين أي منظمة فرسان مالطا التي كان يرعاها ويشملها بحمايته قيصر روسيا، وتعهدت بأن تعيد كل ما أخذته أثناء الحرب من مستعمرات فرنسا وهولندا واسبانيا على أن تحتفظ فقط بجزيرة سيلان وجزيرة ترينيداد في جزر الهند الغربية. تتعهد فرنسا بالانسحاب من مصر وإعادتها للدولة العثمانية والجلاء عن نابولي واراضي البابوية.

يعد هذا الصلح قمة انتصارات نابليون في عهد القنصلية وذلك لأنه حصل من بريطانيا على اعتراف شرعي وقانوني بزوال الملكية الفرنسية وبكل التغييرات التي حصلت في فرنسا منذ ذلك الوقت بما في ذلك النظام الجمهوري وهي أمور طالما رفضها البريطانيون والاعتراف بشرعيتها ولعل اهم محققه نابليون هو أنه جعل حكومة لندن تعترف بحدود فرنسا الطبيعية الممتدة حتى ضفاف نهر الراين والذي رفضته بريطانيا سابقا وقد ذهبوا

إلى الحرب منذ أيام لويس الرابع عشر أكثر من مرة من أجل منع حدوثه لان البريطانيون لا يريدون أن يرتفع علم دولة اخرى على بلجيكا ذات الشواطئ المقابلة للساحل البريطاني.

وأقروا أيضاً بحق الفرنسيين في أن تكون لهم مناطق نفوذ في ايطاليا ذات الشواطئ الطويلة والمركز الهام على البحر المتوسط وهو أمر ما كانت بريطانيا توافق عليه في السابق نظراً لكون فرنسا دولة بحرية منافسة لها

<u>اصلاحات بونابرت الداخلية:-</u>

الإصلاح الإداري:

نظم نابليون البلاد إدارياً بموجب قانون أصدره في ١٧ شباط سنة ١٨٠٠ تبنى فيه التقسيم الإداري القديم الذي وضعته الجمعية الوطنية في مطلع عهد الثورة غير أنه لم يجد من المناسب جعل الحكام ينتخبون من قبل المواطنين فأخذ للقنصل الأول حق تعيينهم وكان يقصد بذلك ابعاد هذه الفئة المهمة من الموظفين عن تأثيرات السياسة الداخلية والصراعات الحزبية من ناحية ومن ناحية أخرى كان يريد أن يلحقهم بالسلطة الرئيسية في باريس مما يساعد على إدارة شؤون البلاد بصورة مركزية قوية حازمة وهو ما ينطبق مع رغبات نابليون وآرائه في الحكم والإدارة بيد أنه عملا بمبادئ الديموقراطية أوجد بجانب هؤلاء الحكام مجالس استشارية محلية منتخبة تهتم بصورة خاصة بشؤون الضرائب والقضايا المالية، ولضمان مزيد من الحقوق والضمانات وللحيلولة دون التجاوزات التي قد تصدر عن الإدارات المحلية أوجد محاكم إدارية في المقاطعات تفصل فيما قد يقع من خلافات بين المواطنين والإدارات الحكومية.

<u>اتفاق الكونكوردات:-</u>

لم يكن نابوليون متديناً أو متمسكاً بدين رسمي بيد أنه كان يدرك ان للدين هيبة وسلطان في نفوس جماهير أوروبا المسيحية لاسيما عند الفلاحين وسكان الأرياف في فرنسا وخارجها وكان يؤمن بضرورة تماسك الهيئات الاجتماعية ويمقت إلى حد كبير روح التفكك والفردية التي سادت زمن الثورة والدين في نظر بونابرت يساعد بصورة قوية على تحقيق هذا التماسك إذ كان يقول إن الدين هو سر النظام الاجتماعي » لهذا سعى منذ بداية عهده لإيجاد اتفاق بين الدولة والكنيسة يزيل القطيعة القائمة منذ صدور القانون المدني لرجال الدين، ويحفظ للبلاد مكاسبها ويعيد لرجال الدين هيبتهم واحترامهم وكان يسعى أيضاً لتحقيق هدف آخر من وراء الاتفاق مع الكنيسة، هو اضعاف العناصر المناوئة للثورة الفرنسية والحكمة والتي طالما حصلت على تأييد قوي من الكنيسة في فرنسا وخارجها.

ادرك نابليون أن البلدان التي الحقها بفرنسا مثل بلجيكا والأراضي الألمانية على نهر الراين والأراضي الخاضعة للنفوذ الفرنسي في إيطاليا التي تضم كلها مواطنين كاثوليك في أغلبيتهم الساحقة وعلى درجة كبيرة من التدين والولاء للكنيسة فأن أي اتفاق بين نابليون ورجال الدين سيعمل ولو بصورة غير مباشرة على دعم نفوذه بين هؤلاء

الناس ورئ نابليون أن عودة الكنيسة لممارسة رسالتها المسيحية لا يمكن إلا أن يرضي الكثيرين من الفرنسيين ويلاقي استحسانهم ولو ضمنياً.

بعد مفاوضات طويلة وشاقة وعسيرة بين الفرنسيين والكنيسة والتي لاقت الكثير من المعارضة والعراقيل في أوساط الطرفين تمكنا من الوصول إلى اتفاق نهائي عهد البابا بيوس السابع وفي ١٦ تموز سنة ١٨٠١ وقع الكاردينال كونسالفي نيابة عن الحبر الأعظم اتفاق الكونكوردات في مدينة باريس بموجبه اعترفت فرنسا بالكنيسة الكاثوليكية وسيادتها الروحية وبالكاثوليكية ديانة لأكثر الفرنسيين وأعطي رجال الدين حق ممارسة الطقوس الدينية في فرنسا بصورة علنية مع السماح للسلطات الحكومية بالتدخل لتحقيق ضرورات الأمن والنظام العام وبالمقابل اعترفت البابوية بقوانين مصادرة الأملاك الكنسية التي صادرتها الثورة وتعهدت بأن لا تعرقل بيع ما تبقى من أملاك رجال الدين حتى ذلك الحين بيد الدولة على أن تتعهد الخزانة الفرنسية بتأمين مرتبات رجال الدين ويقوم القنصل الأول بتعيين الأساقفة على أن يوافق على ذلك البابا عند وضع الاتفاقية موضع التنفيذ عادت الكنيسة للعمل في فرنسا بيد أنها فقدت استقلالها القديم وأصبحت إلى حد كبير خاضعة للسلطات المدنية.

لاقت الاتفاقية معارضة شديدة من المتطرفين ممن بقوا على قيد الحياة من زعماء الثورة ومن كبار ضباط وقادة الجيش الفرنسي الملحدين وكذلك في أوساط المثقفين والمفكرين والفنانين الفرنسيين المتأثرين بالتيار الحر الذي أوجده كتاب القرن الثامن عشر غير أن نابليون تجاوز المعارضة ووضع الاتفاق موضع التنفيذ.

القانون المدني الفرنسي:-

يعد هذا القانون أعظم انجازات نابليون الحضارية فقد حاولت حكومة الثورة قبله أن تجمع كل القوانين المدنية الصادرة في مختلف العهود الملكية السابقة التي وضعت زمن الثورة في مجموعة واحدة وتدرسها وتنظمها وتلغي ما سقط بمرور الزمن أو بعدم الاستعمال وتبعد ما لم

يعد مطابقاً لتطور الأوضاع والأحوال بيد أنها لم توفق في ذلك فأخذ نابليون على عاتقه إنجاز هذا العمل فكلف في آب سنة ١٨٠٠ لجنة لهذا الغرض تضم أكثر المشرعين الفرنسيين آنذاك. أثار هذا المشروع اهتمام نابوليون إلى حد كبير فكان في كثير من الأحيان يحضر اجتماعات اللجان التي تعمل على وضع نصوصه وفي حالات كثيرة كان يشارك في المناقشات الدائرة حول بعض المسائل ويحسم الموقف في كثير من المرات متخذا موقفاً محدداً. نجد في القانون الكثير من روح نابوليون وآرائه ونظرته للحياة والمجتمع فهذا القانون يؤكد على سلطان الأب على الأولاد والزوجة وذلك لأن نابليون كان يقدس العائلة ويرى فيها الخلية الأساسية للمجتمع وكذلك أعطى الأب سلطة لإدارة أملاك وأموال الأولاد والزوجة ولصيانة العائلة وحمايتها حرم الأولاد غير الشرعيين من حق وراثة أبويهم وقد اعترف القانون بالزواج المدني الذي وضعت قوانينه الثورة الفرنسية وابقى على الطلاق وإنما في حدود ضيقة وذلك لكي يتوافق مع آراء نابليون بضرورة المحافظة على العائلة.

وفي مجال الحريات العامة ضمن القانون جميع الحريات التي أعطتها الثورة للفرنسيين: حرية القول، حرية التفكير وحرية العمل، كما ضمن للفرنسيين المساواة والعدالة أمام القانون وحافظ على علمانية الدولة.

ضمن القانون المدني للمواطنين حقهم المطلق في التملك باعتبار أن هذا الحق أعطته الطبيعة ومنذ أقدم العصور للإنسان وإذا بدا هذا الأمر موافقاً ومطابقاً لحد كبير لمصالح الطبقة

البورجوازية فإن روح نابليون ونظرته لحقوق الدولة جعلت المشرعين يضعون لهذه الحرية حدوداً تفرضها مصلحة الدولة العليا فالقانون يعطي الدولة حقاً على ما في باطن الأرض من ثروات كما أنه يسمح لها أن تقوم بأعمال المصادرة كلما قضت بذلك المصلحة العامة وفي سنة ١٨٠٤ انتهت المجالس التشريعية الفرنسية من مناقشة القانون المدني للفرنسيين وإقراره وتم نشره في ٢١ آذار سنة ١٨٠٤ وبذا حصلت فرنسا على أفضل مجموعة قانونية وحافظت على القيم والتقاليد القديمة في مجال الأسرة والملكية الخاصة وتضمنت أفضل ما في تشريعات فرنسا العلمانية من قوانين ومبادئ جديدة في مجال العدل الاجتماعي وحريات المواطنين وحقوقهم

التعليم:-

درس نابليون قضايا التعليم وعمل على إيجاد حلول لها تنبثق بالدرجة الأولى من آرائه وأفكاره الخاصة ومن مصلحة الدولة العليا، فهو لم يهتم كثيراً بالتعليم الابتدائي وبتعليم المرأة على اعتبار أن إمكانيات الدولة ما كانت آنذاك تتحمل أعباء مثل هذه المهمات ومن ناحية أخرى فإن الرأي العام الأوروبي لم يكن قد وصل بعد إلى حد اعتبار التعليم حاجة أساسية وحقاً طبيعياً لكل مواطن وان آراء أحرار فرنسا في القرن الثامن عشر ومنهم فولتير يرى أن تعليم الفقراء لا يمكن أن تنتج عنه غير الشرور الاجتماعية والسياسية وقد وجدت الكنيسة عقب توقيع الكونكوردات في مجال تعليم الصغار الكثير مما يمكن أن تقوم به من نشاط واهتمت مؤسسات رهبانية أخرى بتعليم الفتيات وشاركت البلديات أيضاً في مساعدة التعليم الابتدائي. أما في مجال التعليم الثانوي فقد عمل على إنشاء ثانويات رسمية تمولها خزينة الدولة وتعمل على إعداد نخبة ممتازة من المواطنين ليكونوا في خدمة الدولة وأوجد نظام المنح المدرسية يوزع قسماً منها على أبناء الضباط وكبار الموظفين ثمناً لولائهم له وتشجيعاً لهم على الاستمرار في خدمته وخدمة الدولة وكان قسم آخر من هذه المنح يوزع على المتفوقين من عامة التلاميذ ووجود الثانويات لم يمنع استمرار المدارس الثانوية التابعة للهيئات الخاصة من العمل لكنها وضعت تحت رقابة الرسمية وإشراف الدولة.

أنشأ نابليون وفي سنة ١٨٠٨ جامعة تتولى الدولة الاشراف عليها وتمويلها وقد أوكل لهذه الجامعة مهمة الاشراف على التعليم العالي وتنظيمه كما كلفها بالاهتمام بأمور الثقافة والفنون والاداب في كل البلاد